مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٥٢٢

الأربعاء، ٨ أيار/مايو ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد دجاني	(إندونيسيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	ألمانيا	السيد هويسغن
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بيتسويريفا
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بيرو	السيد ميثا – كوادرا
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سينغر ويزينغر
	جنوب أفريقيا	السيد مابهونغو
	الصين	السيد ياو شاوجون
	غينيا الاستوائية	السيدة ميلي كوليفا
	فرنسا	السيدة غيغين
	كوت ديفوار	السيد موريكو
	الكويت	السيد الفصام
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هيكي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

جدول الأعمال

الحالة في البوسنة والهرسك

رسالة مؤرخة ١ أيار/مايو ٢٠١٩ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2019/364)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في البوسنة والهرسك

رسالة مؤرخة ١ أيار/مايو ٢٠١٩ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2019/364)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي البوسنة والهرسك، وصربيا، وكرواتيا للمشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد فالنتين إنزكو، الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك، للمشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد سيلفيو غونزاتو، نائب رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن ألفت انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2019/364، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١ أيار/مايو ٢٠١٩ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن، يحيل بها التقرير الخامس والخمسين للممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام بشأن البوسنة والهرسك.

وأعطي الكلمة الآن للسيد إنزكو.

السيد إنزكو (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن أبدأ، أود أن أتوقف لحظة لنتذكر اللورد بادي آشداون، الذي وافته المنية في كانون الأول/ديسمبر. لقد قاد اللورد آشداون، كممثل سام، المجتمع الدولي في البوسنة والهرسك خلال فترة حرجة، بتنفيذه الأحكام الرئيسية للاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك وبناء وتعزيز مؤسسات حاسمة الأهمية لإعادة توحيد البلد وشعبه. وقد أثر عن اللورد آشداون قوله عن البوسنة والهرسك عندما غادر منصبه، ”إنها مكان لا يمكننا أن نتركه خلف الركب“. وقد أثبت ذلك بالفعل حتى آخر لحظات حياته: فقد ظل اللورد آشداون، حتى قبل أيام فقط من وفاته، مناصرا صريحا للبلد ونصيرا للتعددية في عالم متزايد التعقيد.

لقد قدمت تقريرا، في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي (انظر S/PV.8392)، إلى مجلس الأمن يوضح كيف أن انتخابات ٧ تشرين الأول/أكتوبر العامة حددت الأحداث السياسية التي وقعت في الأشهر السابقة. والآن، بعد سبعة أشهر من الانتخابات، ما زالت عملية بناء التحالفات وتعيين الحكومات تهيمن على الدينامية السياسية في البوسنة والهرسك. وعلى الرغم من أن جمهورية صربسكا وبعض كانتونات الاتحاد قد تحركت بسرعة لتشكيل حكومات، لم يتم، للأسف، تعيين مجلس وزراء على مستوى الدولة أو حكومة اتحادية. ومع ذلك، فإن المناقشات الملموسة بين الأطراف حول ائتلاف على مستوى الدولة تبدو أكثر تقدما الآن، وهو ما تم تأكيده في اتصالاتي مع الجهات الفاعلة السياسية الرئيسية قبل مغادرتي. ويتوقع المجتمع الدولي تشكيل مجلس وزراء جديد في أسرع وقت ممكن، يركز على جدول أعمال استشرافي للإصلاحات.

وخلال الأشهر الستة الماضية، تابعنا توافق آراء إيجابي من جميع الأطياف السياسية بشأن الحاجة إلى مواصلة دمج البوسنة والهرسك مع الاتحاد الأوروبي. وقد انعكس ذلك في شباط/فبراير، عندما انتهى مجلس الوزراء من الصيغة النهائية لردود المتابعة على استبيان المفوضية الأوروبية، وفي آذار/مارس، عندما قام رئيس مجلس الرئاسة في البوسنة والهرسك ميلوراد دوديك بتسليم الردود إلى بروكسل شخصيا. وكما يعلم أعضاء المجلس، كان هناك ما يقرب من ٤ ٠٠٠ سؤال، وبالتالي ٤ ٠٠٠ إجابة.

وعلى الرغم من هذه الخطوة السياسية الإيجابية، شهدنا أيضا استمرار الخطاب الانقسامي المزعزع للاستقرار، وأحيانا من نفس القادة الذين يعلنون التزامهم بمسار الاتحاد الأوروبي للبلاد. وهذا التضارب يشكل تحديا خطيرا للبوسنة والهرسك. وفي حين عمل رئيس مجلس الرئاسة دوديك مع زملائه أعضاء المجلس للتوصل إلى اتفاق بشأن عدة مسائل مهمة، فإنه ما زال يتكلم ضد دولة البوسنة والهرسك، والتهديد بانفصال جمهورية صربسكا في المستقبل والتأكيد على أن جمهورية صربسكا دولة، وعلى سبيل المثال، قوله مؤخرا ”نحن منفصلون بالفعل. وإن لم يعلن عن ذلك بعد.“ كما صرح بأنه إذا أصبحت كوسوفو عضوا في الأمم المتحدة، فإن جمهورية صربسكا ستعلن استقلالها. ولتوضيح نواياه، قام في أكثر من مناسبة بعرض خريطة لصربيا وقد انضمت إلى جمهورية صربسكا وجزء من الجبل الأسود كدولة واحدة.

ومن واجبي أن أحذر المجلس من التطورات المحتملة، لكنني أود أيضا أن أسأل أعضائه كيف سيكون ردهم إذا أدلى ممثل إقليمي في بلدهم بمثل هذه التصريحات الصريحة وأعلن جزءا من بلدهم دولة مستقلة؟ إن الخطاب الانفصالي والسياسة الطويلة الأمد المتمثلة في تحدي دولة البوسنة والهرسك أصبحت ثابتة طوال السنوات الماضية، للأسف. لذلك، أعتقد أننا ينبغي أن نتصدى لهذه التوجهات السلبية بصورة أكثر حسما.

وإضافة إلى التصريحات الانفصالية الصادرة عن بعض الممثلين السياسيين في جمهورية صربسكا، فإن الأحزاب الكرواتية الرئيسية ترفض بإصرار أحكام المحاكم الدولية فيما يتعلق بقيادتها في زمن الحرب وتسعي إلى إحياء هياكل شبه الدولة في تلك الفترة. وتوخيا للوضوح، فإنهم يرفضون الأحكام الصادرة عن محكمة دولية، المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، التي أنشأتها هذه الهيئة ذاتها، مجلس الأمن، بتصويت بالإجماع في عام ١٩٩٣.

وفي وقت سابق من هذا العام، أيضا، أعلن الحزب البوسني الرئيسي اعتزامه إطلاق مبادرة للطعن في اسم جمهورية صربسكا أمام المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك، مما أدى على نحو متوقع إلى المزيد من تهديدات الانفصال. وفي هذا السياق، لا بد لي من التأكيد على أن دستور البوسنة والهرسك ينص على أن دولة البوسنة والهرسك تتألف من كيانين، اتحاد البوسنة والهرسك وجمهورية صربسكا. ولا يزال المجتمع الدولي ثابتا في التزامه بالسلامة الإقليمية والبنية الأساسية للبوسنة والهرسك. وأود أن أعرب عن امتناني لأنجيلا ميركل وإيمانويل ماكرون لتنظيم اجتماع برلين الذي عقد مؤخرا لزعماء البلقان مؤكدين عزم المجتمع الدولي في هذا الصدد.

وعلى النقيض من تصريحات رئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك والتي تتحدى دولة البوسنة والهرسك وتؤيد استقلال جمهورية صربسكا، لا بد لي أن أعترف بسرور بأن الرئيس فوتشيتش، رئيس صربيا، واصل الإعراب عن احترامه لسيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية، وكان آخرها في افتتاح معرض موستار في ٩ نيسان/أبريل وعقب مؤتمر برلين الأخير.

وهناك مسألة أخرى ظهرت مؤخرا وأثارت توترات في إمكانية إنشاء قوات شرطة احتياط في الكيانين. وفي نيسان/أبريل، تحركت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا لإصدار تشريع لإنشاء قوة شرطة احتياط، وجرى شرح الغرض منها على أنه استجابة لتحديات الأمن العام المرتبطة بالهجرة أو الاستجابة للكوارث الطبيعية. وهذه الخطوة، التي فسرها البعض على أنها محاولة لبناء قوة عسكرية بديلة، أثارت شواغل خطيرة في الاتحاد. وردا على ذلك، قالت اللجنة البرلمانية المختصة في الاتحاد إنها ستفعل نفس الشيء.

وقد ينظر إلى هذه المسألة في ضوء الخلاف السابق بشأن المشتريات غير المتناسبة للأسلحة طويلة الماسورة من قبل شرطة جمهورية صربسكا. ومؤخرا، كتب عضو في المجلس الرئيسي

للحزب الحاكم في جمهورية صربسكا أن شرطة الاحتياط ”بديل لجيش جمهورية صربسكا“. إن الخطاب السياسي الحالي المتعلق بقوات شرطة الاحتياط في الكيانين، والذي بدأ بالخطوات الأحادية التي اتخذتها جمهورية صربسكا، لا يسهم في السلام والاستقرار في البوسنة والهرسك. وعلى العكس من ذلك، فقد ولد دوامة سلبية من عدم الثقة والمنافسة غير الصحية. وإذا تصاعدت الدينامية الحالية أكثر من ذلك، فقد تخلق توترات وانقسامات، مما يزعزع الاستقرار في البلد.

فالبوسنة تحتاج إلى عدد أقل من الأسلحة والشرطة النظامية، وليس أكثر. ويجب أن نبذل قصارى جهدنا لمنع سباق التسلح للشرطة. وبدلا من ذلك، ينبغي أن تعمل السلطات على جميع المستويات من أجل تحسين التعاون بغية تحقيق أقصى قدر من الأمن العام وتهيئة بيئة آمنة لجميع المواطنين. وسياسات الهجرة واللاجئين واللجوء هي المسؤوليات الدستورية لمؤسسات الدولة، وينبغي تعزيز قدراتها. وسيكون هذا خير مثال لتحسين التعاون، وقد أوضحت ذلك في تصريحاتي العامة. وبالنظر إلى الماضي القريب في المنطقة، فإن هذه المسائل تستحق اهتماما مستمرا من المجلس.

وكل ما وصفته اليوم يحدث في ظل خلفية استمرار الزعماء السياسيين في التنصل من التزاماتهم فيما يتعلق بسيادة القانون، ولا سيما استمرار عدم احترام القرارات الملزمة الصادرة عن سلطة الدولة القضائية. وقد سبق أن ذكرت القرارات غير المنفذة التي اتخذتها المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك في قضية ليوبيتش، وبشأن النظام الانتخابي لمدينة موستار، مما حال دون تنظيم انتخابات محلية منذ عام ٢٠٠٨. ومن غير المتصور أن تكون مدينة رئيسية في أي بلد يطمح للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وأن تكون العاصمة الثقافية لأوروبا لم تعقد انتخابات محلية لما يزيد على عقد من الزمن!

على الجانب الآخر، لا تزال سلطات جمهورية صربسكا ترفض احترام أحكام محكمة الدولة للبوسنة والهرسك والمحكمة الدستورية بشأن تسجيل الممتلكات الدفاعية وعطلة ”يوم جمهورية صربسكا“ في ٩ كانون الثاني/يناير. بالإضافة إلى ذلك، امتنعت سلطات العديد من الكانتونات الفيدرالية عن اتخاذ الخطوات اللازمة لكفالة المساواة بين الصرب في تلك الكانتونات. ووفقا للدساتير الكانتونية، لا وجود للصرب في تلك المقاطعات. ولذلك، قالت المحكمة الدستورية إن هذا يجب أن يتغير.

ولا بد لي أن أسلط الضوء أيضا على إخفاق السلطات في تنفيذ قرارات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية سايديتش وفينتشي وما يتصل بها من حالات، مما يترك نظاما ينطوي على تمييز ضد عدد كبير من المواطنين في ممارسة حقهم في الترشح للمناصب العامة. يمكنهم جميعا التصويت ولكن لا يمكن انتخابهم. وهذه المجموعة تضم حوالي ٣٠٠ ٠٠٠ شخص.

وقد مر الآن ٢٤ تقريبا على دايتون وحوالي ١٠ سنوات منذ أصدرت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان حكما بشأن هذه المسألة لأول مرة، ولا يزال ممثلو الأقليات لا يمكنهم الترشح لرئاسة الدولة أو مجلس الشعوب. وبالنسبة لهذه المجموعة من المواطنين، فإن أحد أكثر مبادئ الحضارة قداسة، أي المساواة، لم يكن موجودا منذ ربع قرن. وهذا أمر غير مقبول، ويجب على السلطات أن تعمل دون تأخير على تصحيح هذا الوضع.

في سياق سيادة القانون، لا بد لي أيضا من الإبلاغ أنه بعد القرار المتخذ مؤخرا لزيادة العقوبة المفروضة على كارادزيتش، سمعنا مرة أخرى إنكار الإبادة الجماعية المرتكبة في سربرينيتشا، على الرغم من تأكيدها من قبل محكمتين دوليتين، إحداهما المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، التي أنشأتها هذه الهيئة.

كما شهدنا خلال الأشهر الستة الماضية جهودا تبذل لكبح حرية التعبير والمعارضة. وفي كانون الأول/ديسمبر، فضت

سلطات جمهورية صربسكا الاحتجاجات اليومية التي استمرت عدة أشهر في بانيا لوكا حول ما زعم النشطاء أنه تستر على وفاة شاب مشتبه فيها وأعاقت محاولات تنظيم احتجاجات جديدة. وما أن اعربت السلطات عن نيتها تعديل التشريعات المتعلقة بالتجمعات العامة وعمل الصحفيين، حتى شجبت مجتمعات المنظمات الدولية وغير الحكومية الدولية إجراءات قد تحد من الحقوق والحريات الديمقراطية. وفي هذا السياق، أرحب بحقيقة أن سلطات جمهورية صربسكا قد اتخذت خطوات لتعكس تلك الشواغل فيما يتعلق بقانون السلم والنظام العامين، وأشجع على مواصلة الحوار بشأن المبادرات ذات الصلة.

وأعتزم اليوم توضيح أن البوسنة والهرسك لا تزال بحاجة إلى اهتمام المجتمع الدولي ونهجه الموحد. لقد اعتبرنا منذ فترة طويلة أن التقدم الكبير الذي أحرزته البلاد منذ عام ١٩٩٥ لا رجعة فيه إلى حد ما، ولكن من المهم أن ندرك التراجع عندما يحدث ونعترف بأن مهمتنا لم تكتمل بعد.

ولا يزال مكتب الممثل السامي في البوسنة والهرسك لضمان الالتزام باتفاق دايتون للسلام، بما في ذلك دستور البوسنة والهرسك وكذلك الشروع في إصلاحات كبيرة لتنفيذه والحفاظ عليه وإكماله. وتعدُّ تلك الصلاحية شرطا منطقيا مسبقا لكي يتمكن البلد من مواجهة التحديات المقبلة، بما في ذلك تطلعاته إلى التكامل وهو ما تؤيده جميع الأحزاب السياسية الرئيسية.

ومن ناحيتي، فما زلت أركِّز على الوفاء بولايتي وفقا للمرفق ١٠ من الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ومن الضروري أن تواصل السلطات تركيزها على الامتثال الكامل، وإلا فإننا نخاطر بالتشجيع على مزيد من تآكل الإصلاحات. ولا يسعني في الوقت نفسه أن أحكم بدلا من قادة البوسنة والهرسك المنتخبين. فهم وحدهم القادرون على اتخاذ الخطوات اللازمة للمضي بالبلد قدما.

ولذلك، فإنني أدعو القادة السياسيين في البوسنة والهرسك إلى بذل الجهود المخلصة للتغلب على خلافاتهم، ويتمكنوا أخيرا من المضي قدما في تعيين من يتولون السلطات التنفيذية في الدولة والاتحاد، فضلا عن العمل مع سلطات جمهورية صربسكا والكانتونات بغية التنفيذ الكامل لاتفاق دايتون للسلام. وعلاوة على ذلك، أناشد الزعيمين التخلي عن خطاب الماضي الانقسامي والمسبب لزعزعة الاستقرار وأن يتخذا الخطوات اللازمة للمضي بالبلد قدما على الطريق المؤدي لاندماجه في الاتحاد الأوروبي، لصالح جميع المواطنين الذين يمثلانهم. ومن الأهمية بمكان تهيئة بيئة اجتماعية واقتصادية إيجابية وكفالة سيادة القانون لضمان الحد من هجرة الشباب النابغين الذين يعتبرون أهم مورد طبيعي في البلد.

فالمواطنون الذين تعود أصولهم إلى البوسنة والهرسك يجلسون الآن في مقاعد برلمان النمسا وفي مجلس اللوردات في المملكة المتحدة، وفي إحدى الهيئتين التشريعيتين على الأقل في الولايات المتحدة. وفي المقابل فإن أقرانهم من الشباب الذين بقوا في البوسنة والهرسك يجسدون الأمل في التغيير والتفاؤل بمستقبل البلد. ولهذا السبب فإنني أنهي بياني هذا بنبرة متفائلة، فضلا عن اقتباس من اللورد آشداون كنت قد أوردته في بداية حديثي: ”إن البوسنة والهرسك مقام يعز عليك الرحيل منه ويستحيل.“

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد إنزكو على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد مابهونغو (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نود أن نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة بشأن الحالة في البوسنة والهرسك.

ونود أن نعرب عن تقديرنا للإحاطة الوافية التي قدمها الممثل السامي إنزكو بشأن آخر تقرير يقدمه مكتبه عن الحالة السياسية والأمنية والإنسانية في البلد (S/2019/364).

ونرحب بالتقدم المحرز في المناقشات بين الأطراف حول الحكم على مستوى الدولة، فضلا عن دعم المجتمع الدولي لها. وتتفق جنوب أفريقيا مع الآراء التي أعرب عنها الممثل السامي، ونحن نتطلع إلى تشكيل مجلس وزراء جديد في أقرب وقت ممكن. ومع ذلك، فما زلنا نشعر بالقلق إزاء استمرار الخلاف بين الأحزاب السياسية، الأمر الذي من شأنه أن يضر بتنفيذ برنامج الأهداف الخمسة والشرطَين الذي وضعه المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ اتفاق السلام. وندعو جميع الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس والامتناع عن الخطاب الانقسامي الاستفزازي القومي الذي ربما يضعف سيادة الدولة وسلامتها الإقليمية.

وينبغي لمجلس الأمن أن يعمل في إطار الدعم الذي يقدمه للأطراف المعنية، على تهيئة بيئة مواتية للحوار والتعاون بغية التخفيف من حدة التحديات والمصاعب التي يواجهها شعب البوسنة والهرسك. ونود أن نؤكد مجددا أنه يجب تشكيل حكومة ائتلافية جديدة في القريب العاجل لتمكين البلد وشعبه من التنفيذ الكامل لبرنامج الأهداف الخمسة والشرطين، الذي سيمكن الحكومة من تحمُّل كامل مسؤوليتها السيادية وسلطتها على الشؤون المحلية والدولية.

وتبعث التطورات التي حدثت مؤخرا في مجال حقوق الإنسان على القلق، وقد تؤدي إلى تفاقم التوترات بين الأطراف. وقد تكون لهذه التطورات آثار سلبية على الطوائف، بل على المنطقة بأسرها. ويجب على أي بلد راغب في تحقيق السلام المستدام أن يحترم القانون الدولي لحقوق الإنسان وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وفي ذلك الصدد، تدعو جنوب أفريقيا جميع الأطراف إلى احترام سيادة القانون والصكوك القانونية التي تستند إليها الهياكل السياسية في البلد والتي تسترشد بالقواعد والمعايير الدولية.

ولا يمكن استدامة المأزق السياسي الحالي. فالحوار السياسي هام للغاية لحل المسائل العالقة. وندعو في ذلك الصدد، إلى إجراء حوار شامل تشاوري وبنّاء بين جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك مختلف المجموعات والكيانات العرقية والشباب والنساء، فضلا عن مختلف مكونات البوسنيين من خلال مكتب الممثل السامي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة.

وندعو، انطلاقا من روح التوصل إلى حل سلمي طويل الأجل، جميع الأطراف إلى تجديد تعهدها بالتنفيذ الكامل لالتزاماتها بموجب اتفاق دايتون. ويقينا، فإن الإرادة السياسية والملكية الوطنية أمران أساسيان للمضي قدما بالعملية صوب تحقيق السلام والاستقرار والمصالحة في الأجل الطويل.

وختاما، يكتسي دعم المجتمع الدولي لحكومة البوسنة والهرسك وشعبها أهمية بالغة لتحقيق الأمن والاستقرار والديمقراطية الشاملة في البلد والمنطقة بأسرها.

السيد موريكو (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يشكر وفد بلدي السيد فالنتين إنزكو، الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك على عرضه التقرير الحادي والعشرين للأمين العام عن الحالة في البوسنة والهرسك (انظر S/2019/364).

ونود أيضا أن نشيد باللورد بادي آشداون، الممثل السامي السابق لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك، على كل ما بذله من جهود لإحلال السلام في ذلك البلد، وأن نعرب عن تعازينا لأسرة ذلك الموظف الممتاز في خدمة قضية السلام.

ويرحب وفد بلدي بتقديم السلطات البوسنية، إلى مفوضية الاتحاد الأوروبي، الصيغة النهائية لإجاباتها الرسمية عن الـ ٦٦٥ سؤالا المطلوبة لاستعراض طلب البوسنة الانضمام إلى عضوية

الاتحاد الأوروبي. وهذا دليل واضح على عزم الحكومة البوسنية على مواصلة جهودها الرامية إلى بدء الإصلاحات في مجالات سيادة القانون واستقلال القضاء والحقوق الأساسية. ومما لا شك فيه أن هذه الإصلاحات سوف تكون دافعا للتحول السياسي والاقتصادي والاجتماعي في البلد، وتحسّن فرصه للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

ويرحب وفد بلدي باعتماد اللجنة المركزية للانتخابات والمحكمة الدستورية في البوسنة والهرسك الإصلاحات الانتخابية التي ستضع حدا للخلل المؤسسي. وعلاوة على ذلك، يرحب بلدي بقرار المجلس البلدي في سريبرينيتشا بشأن توفير الزخم اللازم لبناء السلام وإحياء ذكرى الأحداث المأساوية التي وقعت في تلك المدينة في تموز/يوليه ١٩٩٥.

وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية، لا يزال وفد بلدي يشعر بالقلق إزاء استمرار التوترات السياسية، وخاصة ما يتعلق بالصعوبات القائمة في تشكيل مجلس الوزراء منذ إجراء الانتخابات العامة في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. وقد يؤدي استمرار التأخير في تشكيل الحكومة إلى زيادة تعقيد التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه البوسنة والهرسك.

ويرى وفد بلدي أنه يجب أن يكون البحث عن حلول سلمية للمنازعات بين الطوائف في البلد مطلبا مشتركا بين جميع الجهات السياسية البوسنية. وفي ذلك السياق، يدعوها وفد بلدي إلى الامتناع عن جميع الخطب والأفعال التي من شأنها أن تقوض السلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك واندماجها في الاتحاد الأوروبي. ولذلك، يلاحظ وفد بلدي مع الشعور بالقلق اعتماد برلمان صربسكا قانون بشأن الأمن العام. ومن شأن القانون الذي يسمح بإنشاء قوة شرطة احتياطية أن يقوض العلاقات بين الدولة المركزية وجمهورية صربسكا. ولذلك السبب، تحث كوت ديفوار برلمان صربسكا على تأجيل إنشاء قوة الشرطة هذه.

وفي الختام، يدعو بلدي مجلس الأمن والبلدان المجاورة للبوسنة والهرسك إلى مواصلة التعاون في السعي لتحقيق السلام والاستقرار في ذلك البلد وفي منطقة البلقان بأسرها. ونؤيد جهود الممثل السامي الرامية إلى التنفيذ الكامل لاتفاق دايتون للسلام.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نرحب بعقد هذه الجلسة، ونشكر الممثل السامي فالنتين إنزكو على عرضه القيم، وجهوده الرامية إلى توطيد السلام في البوسنة والهرسك والتسليم بأهمية الملكية الوطنية في هذه العملية المعقدة.

بالمثل، وإذ نعيد تأكيد صلاحية الاتفاق الإطاري العام للسلام لعام ١٩٩٥، ونشيد بالدور الذي يضطلع به مكتب الممثل السامي في دعم البوسنة والهرسك لتمكينها من تحقيق برنامج الأهداف الخمسة والشرطين، نسعى أيضا إلى تهيئة الظروف التي من شأنها أن تضمن استقلالها التام. وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد الأولوية التي يوليها كل من الاتحاد وجمهورية صربسكا للمحافظة على التزامهما بتنفيذ الاتفاق، مع الاعتراف في الوقت نفسه بسيادة البوسنة والهرسك وسلامة أراضيها. وبناء على ذلك، رحبنا بظهور آفاق اقتصادية أكثر إيجابية في بداية السنة، وكذلك بإعادة تأكيد الحكومة استعدادها للمضي قدماً على طريق التكامل الأوروبي ومواصلة التنسيق الوثيق مع المفوضية الأوروبية.

وما زلنا، مع ذلك، نلاحظ بقلق محدودية التقدم المحرز في تنفيذ برنامج الأهداف الخمسة والشرطَين وعدم الالتزام بدعم مؤسسات الدولة وإنفاذ قراراتها. وفي ضوء هذه الحالة، يجب أن نواصل التأكيد على الحاجة إلى تعزيز سيادة القانون وبناء مؤسسات شاملة للجميع. ونرحّب بتشكيل حكومة جمهورية صربسكا وندعو الاتحاد إلى تولي زمامها، فضلاً عن العمل معاً من أجل تعيين مجلس الوزراء.

وترى بيرو أن من الضروري أن تحترم الكيانات الدستور ومؤسسات الدولة وصلاحياتها على جميع المستويات. ولا بدّ أن تمتثل جمهورية صربسكا لأحكام الاتفاق بشأن تسجيل الممتلكات العسكرية ويجب على كانتونات الاتحاد مواءمة دساتيرها مع دستور الاتحاد. وتستلزم سيادة القانون أيضاً تعزيز إمكانية الوصول إلى العدالة واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ونشعر بالقلق على وجه الخصوص إزاء التدابير التي تؤثر على حرية التعبير والصحافة، وكذلك على تكوين الجمعيات والاحتجاج السلمي. وفي هذا الصدد، تعتقد بيرو أيضاً أن من الضروري تعزيز القدرات لمكافحة الجريمة المنظمة والفساد. وتحقيقاً لهذه الغاية، نرى أنه بالإضافة إلى إنشاء إدارة خاصّة للمدّعين العامين والمحاكم لمكافحة تلك الجرائم، فمن الضروري تحسين شرعية المؤسسات وزيادة ثقة السكان فيها.

ويتحمل الزعماء السياسيون المسؤولية عن قيادة عملية بناء السلام وتشجيع الحوار السياسي والمصالحة. وفي هذا الصدد، نأسف لاستخدام خطاب وإطلاق مبادرات من شأنهما تعزيز الانقسام والكراهية، مثل كراهية الأجانب والخطاب والمبادرات الانفصالية والتحريفية، ونرفض كل ذلك. وعلى العكس من ذلك، نرحّب بالمقترحات التي تعزز المصالحة، مثل قرار بناء نصب للسلام في سريبرينيتسا، ونشجع على زيادة مشاركة المرأة والشباب في تلك العمليات السياسية الوطنية.

في الختام، نشدد على أهمية التعاون الكامل للطرفين مع الممثل السامي وعملية ألثيا بقيادة الاتحاد الأوروبي، ونكرر تأكيد بيرو على دعمها الكامل لهما في الوفاء بولاية كل منهما.

السيد ياو شاوجون (الصين) (*تكلم بالصينية*): تشكر الصين الممثل السامي إنزكو على إحاطته الإعلامية.

تتمسك الصين بموقف ثابت يحترم سيادة البوسنة والهرسك واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية، مع احترام اختيار شعبها في رسم الطريق إلى الأمام لبلدهم ودعم مختلف الطوائف العرقية في البوسنة والهرسك للعيش في وئام والسعي إلى تحقيق التنمية المشتركة. وتهنئ الصين البوسنة والهرسك على عقد الانتخابات العامة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ وعلى إقامة معرض موستار التجاري الدولي الثاني والعشرين بنجاح في الآونة الأخيرة.

ونرحّب بالجهود التي تبذلها البوسنة والهرسك لتعزيز المصالحة الوطنية والتنمية الاجتماعية ,الاقتصادية. ونتطلع إلى أن نرى جميع الأطراف في البلد تعمل معاً لتشكيل حكومة في أقرب وقت ممكن وأن تعزز بنشاط العملية السياسية وتسعى إلى إيجاد توافق في الآراء من خلال الحوار والمشاورات وأن تعمل على التنفيذ الشامل لاتفاق دايتون، مع إيلاء مزيد من الاهتمام والدعم للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد حتى تتمكن بشكل جماعي من الاستفادة من عوائد السلام والتنمية.

إن البوسنة والهرسك بلد مهم في منطقة البلقان. والحفاظ على السلام والاستقرار والتنمية في البلد وكفالة الوئام بين مختلف الجماعات العرقية أمور تصب في مصلحة المجتمع الدولي ومصلحة البلدان الكبيرة والصغيرة في المنطقة. وفيما يتعلق بمسألة البوسنة والهرسك، ينبغي للمجتمع الدولي أن يصغي بذهن منفتح إلى مواقف وشواغل جميع الأطراف وأن يأخذ بنهج متوازن وحصيف. ومع المضي قدماً في عملية الإصلاح، ينبغي للمجتمع الدولي أن يراعي على النحو الواجب الخصائص المحددة للبلد ومستوى قدرته على الصمود، مع التركيز على مساعدة الناس للتغلب على التحديات التي تواجههم بشكل مستقل وعلى النحو الذي يرونه مناسباً، وتكثيف الدعم المقدم للتنمية الاقتصادية للبلد.

وترحّب الصين بالجهود الإيجابية التي يبذلها الممثل السامي إنزكو لدفع العملية السياسية في البوسنة والهرسك قدماً. ويحدونا الأمل في أن يعمل الممثل السامي وفقاً للولاية الموكلة إليه وأن يسهم في تنفيذ اتفاق دايتون. ونأمل كذلك في أن تواصل عملية

ألثيا بقيادة الاتحاد الأوروبي تعزيز التعاون مع الأطراف المعنية للمساعدة في الحفاظ على أمن واستقرار البوسنة والهرسك. وتقف الصين على أهبة الاستعداد، جنباً إلى جنب مع بقية المجتمع الدولي، للقيام بدورها في مساعدة البوسنة والهرسك على تحقيق السلام الدائم والاستقرار والتنمية.

السيد هيكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك على إحاطته الإعلامية وتقريره الموضوعيين والمفصلين (انظر S/2019/364)، وعلى جميع الجهود التي يبذلها وفريقه لدعم السلام والأمن في البوسنة والهرسك. وهو لا يزال يحظى بدعمنا الكامل. وأود أيضا أن أكرر إشادته باللورد أشداون، الذي اضطلع بدور حيوي في حشد العمل الدولي خلال النزاعات التي أعقبت تفكك يوغوسلافيا السابقة. ولن ننسى إسهامه الشخصي في تحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة.

أعتقد أن الممثل السامي عرض لنا بكل وضوح في إحاطته التحديات الرئيسية فيما يتعلق بسيادة القانون والنكوص عن مختلف الالتزامات والمخاطر العديدة التي تحيق بمستقبل البوسنة والهرسك. وأعتقد أن الإحاطة الإعلامية التي قدمها قد جعلتنا ندرك حقا ضرورة أن يواصل مجلس الأمن تركيزه الشديد على الحالة في البوسنة، فضلاً عن استمرار أهمية دوره ودور مكتب الممثل السامي، الذي يظل صاحب الكلمة الفصل بشأن تنفيذ الجوانب المدنية من اتفاق السلام المتعلق بالبوسنة والهرسك. ويشمل ذلك دعم المملكة المتحدة لاستخدام سلطات بون، إذا لزم الأمر، فضلاً عن مواصلة تقديم الدعم لعملية ألثيا التي يقودها الاتحاد الأوروبي وولايتها التنفيذية. وهو يحظى بدعمنا الكامل.

في المرة السابقة التي اجتمعنا بها لمناقشة هذه المسألة (انظر S/PV.8392)، كانت الانتخابات قد أجريت لتوها. ومع ذلك، بعد سبعة أشهر، لم تكتمل بعد عملية تشكيل الحكومة. وبينما نرحّب بالتقدم السريع المحرز في جمهورية صربسكا، نشاطر ممثلي جنوب أفريقيا وكوت ديفوار خيبة الأمل في أنه لم يجر بعد تعيين مجلس الوزراء على مستوى دولة البوسنة والهرسك وحكومة كيان الاتحاد وأربع من حكومات الكانتونات العشر. كما أحث الزعماء السياسيين على الدخول في حوار بناء بشأن تشكيل الحكومة على جميع المستويات، حتى يمكنهم البدء في تنفيذ إصلاحات تعود بالفائدة على جميع مواطنيهم.

مرة أخرى، عندما اجتمعنا في السابق، حثّ العديد من أعضاء المجلس، بما في ذلك المملكة المتحدة، أولئك الذين يشغلون مواقع المسؤولية على الامتناع عن بث مشاعر الفرقة وعلى العمل لصالح جميع المواطنين. ومن المخيب جداً للآمال مرة أخرى أن الخطاب القومي الانقسامي، الذي هيمن على فترة الانتخابات، لا يزال مستمراً. ومثلما أشار الممثل السامي، فإن هذا الخطاب القومي الانقسامي يجعل الشؤون السياسية صعبة والحلول التوفيقية بعيدة المنال. وهو لا يخدم المواطنين الذين انتُخب هؤلاء المسؤولون لتمثيلهم، ولا يشجع السلام والاستقرار اللذين كنا نأمل تحقيقهما منذ سنوات عديدة.

ويساورنا قلق بالغ إزاء محاولة بعض الشخصيات في السلطة استخدام مناصبها لتقويض مؤسسات الدولة وترويع المواطنين البوسنيين، كما حصل عبر الإعلان عن إجراء تعديلات في القانون الجنائي لجمهورية صربسكا، والتي أبرزها الممثل السامي في تقريره. ونؤيد تمام التأييد التزام المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ اتفاق السلام بالبنية الأساسية للبوسنة والهرسك بوصفها دولة واحدة ذات سيادة، تتألف من كيانين. إن انتشار المشاعر القومية يدل على البيئة السياسية الأوسع نطاقاً، التي يتآكل الحيز الديمقراطي فيها تدريجياً. ولا ترقى القوانين المتعلقة بالاجتماعات العامة في أنحاء البوسنة والهرسك إلى مستوى المعايير الدولية. ولذلك، فإن الخطوات الأخيرة لجعل هذه القوانين أكثر تقييداً في جمهورية صربسكا تثير بالغ القلق. فحرية التعبير والتجمع

السلمي ووسائط الإعلام عناصر أساسية لديمقراطية سليمة فاعلة. ولا تؤدي التغييرات التشريعية المعادية وغير الضرورية إلا إلى تقويض الديمقراطية وإبعاد البوسنة والهرسك عن المعايير الدولية وأعراف الديمقراطية التي يتعين عليها الوفاء بها من أجل إحراز تقدم.

وترحب المملكة المتحدة بالتقدم المحرز، بما في ذلك الحكم الاستئنافي الصادر عن الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين في قضية رادوفان كارادزيتش. وهذا الحكم نتيجة هامة للعدالة الدولية ويبعث برسالة قوية مفادها أن من يرتكبون الفظائع سيخضعون للمساءلة عن أعمالهم وسيصدر الحكم عليهم وفقا لذلك. ولذلك، من المروع أن يظل القادة السياسيون وقطاعات من المجتمع ينكرون ليس فقط الأحكام الصادرة عن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وآلية تصريف الأعمال المتبقية بل أيضا الإبادة الجماعية في سريبرينيتشا، على الرغم من النتيجة القاطعة المتعلقة بوقوع الإبادة الجماعية التي توصلت إليها المحاكم الدولية والمحاكم الوطنية على السواء. ومن المؤسف أن الجهات السياسية الفاعلة على استعداد لتغليب أنشطتها السياسية على تحقيق العدالة للضحايا والسلام للجميع.

كما نثني على تقديم الردود على أسئلة المتابعة لاستبيان المفوضية الأوروبية، ونرحب بالالتزام العلني لرئاسة البوسنة والهرسك بالمسار الأوروبي، على نحو ما أعلن عنه في بيان مشترك صدر في كانون الأول/ديسمبر. ويجب أن تبرهن البوسنة الآن على التزامها بالتكامل الأوروبي – الأطلسي، بما في ذلك سيادة القانون والديمقراطية وحقوق الإنسان. ولضمان النجاح في ذلك، يلزم تنفيذ إصلاحات صعبة ولكنها ضرورية، وكذلك بذل جهود بشأن الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية، التي توفر المزيد من الفرص لمواطني البوسنة والهرسك، ومن ثم المساعدة على وقف تدفق الأشخاص الذين يغادرون بحثا عن مستقبل أكثر ازدهارا واستقرارا في أماكن أخرى.

وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم، على نحو ما ذكرت للتو، لا يزال أمامنا طريق طويل للغاية نحو تحقيق السلام والازدهار في الأجل الطويل في البوسنة والهرسك. ولذلك أعتقد أنه من المفيد للمجلس أن يواصل الاستماع إلى الممثل السامي بشأن ما يمكن أن نفعله علاوة على ذلك، نحن والمجتمع الدولي، لتعزيز سيادة القانون في البوسنة والهرسك وتشجيع المصالحة. ونتطلع إلى الاستماع إليه.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الممثل السامي فالنتين إنزكو على إحاطته الإعلامية الموضوعية وحضوره هنا اليوم. ونعرب عن تقديرنا العميق له شخصيا وندعم مكتبه دعما كاملا في الحفاظ على الاستقرار في البوسنة والهرسك.

ونذكر بأن الممثل السامي قد أمده المجتمع الدولي بالصكوك التي تتناسب مع مسؤوليته، وهي سلطات بون، التي ينبغي استخدامها إذا استدعت الحالة ذلك. كما نجدد التأكيد على وجود شروط واضحة حددها مجلس تنفيذ اتفاق السلام لإغلاق مكتب الممثل السامي، وهي الخطة ٥+٢. وعلى الرغم من أنها في حدود الإمكان، فإنه للأسف لم يتم الوفاء بها.

وكي نبدأ تقييمنا للحالة الراهنة في البوسنة والهرسك من ناحية إيجابية، فإننا نشيد بالدعم المتواصل الذي تقدمه القيادة السياسية للبلد من أجل التكامل الأوروبي، كما يتضح من تقديم أكثر من ٦٥٠ ردا على استبيان المفوضية الأوروبية. إنها إشارة حقيقية على أن المسار الأوروبي قوي ولم يتغير بعد الانتخابات. ونعتقد أنه سيكون من المفيد إبداء نفس القدر من الالتزام فيما يتعلق بالوفاء بالشروط اللازمة لتفعيل خطة العمل المتعلقة بالعضوية، حتى يرتكز الاستقرار المنتظر مع التكامل الأوروبي في نهاية المطاف على الأمن عبر المحيط الأطلسي.

وسيتم الإعراب عن العديد من المسائل ذات الصلة في بيان مشترك للاتحاد الأوروبي سيدلى به في وقت لاحق في هذه

الجلسة. وتؤيد بولندا هذا البيان تماما. بيد أنني أود التأكيد على المسائل التالية التي تثير القلق بشكل خاص وتستحق أن تطرح في هذا المحفل.

بعد سبعة أشهر من الانتخابات في البوسنة والهرسك، لم يتم حتى الآن تشكيل أي حكومة ولم يتم إنشاء أي دولة أو اتحاد. وندعو الأطراف السياسية إلى المضي قدما في تشكيل الحكومة على وجه الاستعجال. ومن الأهمية بمكان تجنيب الاعتبارات السياسية الصغيرة وإعمال إرادة الشعب من خلال تهيئة سلطة تنفيذية قوية. إن كل يوم تطول فيه التدابير المؤقتة، تتآكل فيه ثقة الناخبين.

وعلاوة على ذلك، هناك تهديدات مستمرة تعترض السلامة الإقليمية للبلد بسبب الأقوال والأفعال على حد سواء. وفي الواقع، فإن التمييز بين الأقوال والأفعال غالبا ما يصبح بلا معنى. والدعوات العلنية المتكررة للانفصال أفعال، في حد ذاتها، تتحدى كل رسالة لاتفاق دايتون للسلام وتفرض تهديدا مباشرا للسلام، كما هو الحال في تحدي مؤسسات الدولة والجهاز القضائي، واغتصاب الكيانات لصلاحيات الحكومة المركزية، بالإضافة إلى إنشاء قوات مسلحة قائمة بحكم الأمر الواقع من خلال إعداد ذخائر شرطة بها أسلحة ذات ماسورة طويلة. وقد شهدنا على مدى التاريخ ما قد يؤدي إليه هذا المزيج من الخطاب الخبيث والتسليح السري. إننا نعرف ما يمكن أن يؤول إليه ذلك إن لم يتم التصدي له.

وهناك أيضا مسألة سيادة القانون. وهو شرط مسبق لثقة المواطنين في مؤسسات الدولة والرابط الذي يعمل على تماسك الهيكل المجتمعي. ويجب على النخب السياسية، إن أرادت أن تكون جديرة باسمها، أن تفعل كل ما في وسعها لدعم سيادة القانون وتعزيزه والقضاء على الفساد ومكافحة الجريمة المنظمة. ولا يمكن أن يتصرفوا أو أن ينظر إليهم باعتبارهم مدافعين عن المصالح الخاصة الضيقة.

وأخيرا – وأود ترديد هذه النقطة بقوة بشكل خاص – نرى أن المحاولات المستمرة الرامية لإعادة كتابة التاريخ غير مقبولة. والقرار الأخير الذي اتخذته جمهورية صربسكا بتعيين لجنة لاستئناف تفسير أحداث مذبحة سريبرينيتشا ليس سوى آخر مثال على ذلك. فلنذكر ذلك بوضوح: لا مجال لإعادة التفسير. لقد تم الاستماع إلى الناجين، وتم جمع الأدلة ودراستها وقبولها. وأحيل الجناة إلى القضاء من قبل المحاكم الدولية والمحلية. والتخلي عن المسؤولية أمر مدمر ويحول دون إتمام المصالحة.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا أن بولندا مهتمة للغاية بأن ترى البوسنة والهرسك بلدا ديمقراطيا حديثا وموحدا ومزدهرا، راسخا بقوة في الهياكل الأوروبية الأطلسية. لقد وقفنا مع البوسنة والهرسك منذ البداية، وسنواصل دعمنا النشط كما برحنا نفعل حتى الآن.

السيد سينغر ويزينغر (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): في البداية، نود الإشادة بعقد هذه الجلسة والإعراب عن امتناننا للسيد إنزكو على عرض تقريره (انظر S/2019/364) اليوم. ونغتنم هذه الفرصة للإعراب عن عظيم تقديرنا للجهود التي يبذلها بشخصه، فضلا عن الجهود التي يبذلها مكتبه، بغية الوفاء بولايته، باعتباره أعلى سلطة في التنفيذ المدني لاتفاق دايتون للسلام من أجل رفاه المواطنين في البوسنة والهرسك.

ونود اليوم أن نضم صوتنا للإعراب عن أسى المجتمع الدولي في وفاة اللورد بادي أشداون في كانون الأول/ديسمبر الماضي. ونثني على إسهاماته الحسنة التوقيت بصفته الممثل السامي للبوسنة والهرسك من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٦.

تقر الجمهورية الدومينيكية بوحدة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية وسيادتها. وفي الوقت نفسه، نتطلع إلى الامتثال التام لأهداف وشروط الإغلاق النهائي لمكتب الممثل السامي، المعروف باسم الخطة ٥+٢.

وفيما يتعلق بالانتخابات، نتطلع إلى إتمام العملية لتشكيل السلطات الجديدة لقيادة البلد. وفي ذلك الصدد، نناشد الممثلين السياسيين التخفيف من مواقفهم، حيث إنه ليس هناك وقت نضيعه. إن البوسنة والهرسك بحاجة لأن تقوم سلطاتها بالتركيز على الاضطلاع بالإصلاحات الضرورية، وتعزيز سيادة القانون، وبناء مستقبل من الفرص المشتركة الذي يتوق إليه البلد، في حين تعزز الوحدة في إطار التنوع، والسلام، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة.

ونلاحظ باهتمام الجهود التي تبذلها السلطات للامتثال للأحكام الصادرة عن المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك فيما تمضي بخطى حثيثة نحو الاندماج في الاتحاد الأوروبي – وقدمت الآن ٦٥٥ ردا رسميا على أسئلة المتابعة التي أرسلتها المفوضية الأوروبية – وهو ما يبين أنه عند توحد الإرادات، تتراجع الخصومات.

وتؤيد الجمهورية الدومينيكية ولاية وإدارة آلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين. وفي ذلك الصدد، تعرب عن أسفها لاستمرار بعض القطاعات في البوسنة والهرسك في إصدار بيانات ومواقف تحريفية بشأن الصراع في سريبرينتسا وتحاول تجاهل حالات الإبادة الجماعية التي أكدتها بالفعل أحكام المحاكم الدولية. نعتقد أنه بعد عملية قضائية شاملة في كل من المحاكم الوطنية والدولية، فإن هذه الأعمال تقوض عملية المصالحة الوطنية وتعزز الإفلات من العقاب والمواجهة العرقية والعداء.

ونلاحظ بقلق النزاع الناشئ عن إعلان حزب سياسي مهم في البوسنة في كانون الثاني/يناير الماضي طعن على اسم جمهورية صربسكا أمام المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك. على الرغم من أن الإجراءات القانونية لم تستكمل، إلا أن الإعلان أدى إلى توقف المفاوضات السياسية وزادت التحذيرات بالانفصال. وفي ذلك السياق، يجب أن يعزز الجميع الوحدة وألا يغيب عن البال حقيقة أن البوسنة والهرسك دولة واحدة ذات سيادة تتألف دستوريا من كيانين وهما جمهورية صربسكا والاتحاد. ولذلك، فإننا ندعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن القيام بأي عملية أحادية الجانب يمكن أن تعطل أو تقوض عملية المصالحة وتوطيد السلام في البلد.

ونود على وجه الخصوص تسليط الضوء على مبادرة المجلس البلدي في سريبرينيتسا، الذي اعتمد بأغلبية كبيرة من ممثلي البوسنة وصربيا قرارا ببناء نصب تذكاري للسلام في سريبرينيتسا. وذلك تطور إيجابي ونموذجي للغاية، يهدف ليكون رمزا لوحدة مواطني البوسنة والهرسك.

وندعو إلى مواصلة الجهود الرامية إلى كفالة إقامة نظام لإقامة العدالة بشكل مستقل؛ وللشفافية في المؤسسات الحكومية؛ ولمواصلة الدعوة إلى كفالة احترام الدور الحاسم الذي تؤديه الصحافة في مجتمع حر وديمقراطي. وندعو أيضا إلى اتخاذ إجراءات لتنفيذ تشريعات الاتحاد المعتمدة في عام ٢٠١٤ لمكافحة الفساد والجريمة المنظمة.

وأخيرا، تود الجمهورية الدومينيكية أن تغتنم هذه الفرصة لدعوة جميع المعنيين إلى توحيد الصف دعما لمكتب الممثل السامي وعملية ألثيا بقيادة الاتحاد الأوروبي من أجل إقامة بوسنة وهرسك قوية تمكن أجواء من الشمول؛ والمصالحة بين التنوع العرقي والديني؛ وضمان فرص الوصول إلى القضاء؛ والمساءلة؛ وأمن المدنيين والسياسات الفعالة لمكافحة العنف؛ والكفاح من أجل الحد من الفقر؛ والعودة الآمنة للاجئين والمشردين إلى ديارهم.

السيدة ميلي كوليفا (غينيا الاستوائية) (*تكلمت بالإسبانية*): أود أن أنضم إلى أعضاء مجلس الأمن الذين سبقوني في الترحيب بالسيد فالنتين إنزكو، الممثل السامي البوسنة والهرسك، وشكره على تقريره (S/2019/364، المرفق) بشأن تنفيذ الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك.

تكرر جمهورية غينيا الاستوائية احترامها التام لسيادة البوسنة والهرسك واستقلالها وسلامتها الإقليمية، ونشيد بالتزام الممثل السامي للبوسنة والهرسك، في إطار ولايته، بتعزيز تنفيذ اتفاق دايتون للسلام. ونقدر الجهود التي بذلها جميع البوسنيين على مدى العقد الماضي لتحقيق الوحدة الوطنية والسلام المستدام. ولذلك، نرى من الأهمية بمكان تسليط الضوء على نقطتين في تقرير السيد إنزكو نعتقد أنهما يكتسيان أهمية حاسمة في ذلك السياق.

أولا، نلاحظ مع القلق أنه عقب مرور ستة أشهر على إجراء الانتخابات العامة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، لم يتسن تشكيل الحكومة. وكما يؤكد التقرير، فإن هذا التأخير – في تشكيل الحكومة الاتحادية ومجلس الوزراء وتعيين بعض حكومات الكانتونات – يعكس ويمكن أن يكون له أثر على الانقسامات والتوترات القائمة بين مختلف المجموعات العرقية في البلد.

ثانيا، نود أن نشجع التركيز على المبادرات الوقائية ومبادرات حفظ السلام. وفي ذلك الصدد، نشجع الشعب البوسني على مواصلة جهوده صوب الالتزام بسيادة القانون واحترام القضاء وقراراته الملزمة.

ونشجع على استمرار بذل الجهود وإيجاد الحلول، لا سيما فيما يتعلق بالنظام الانتخابي في مدينة موستار، التي لم تجر فيها انتخابات محلية منذ عام ٢٠٠٨. ولتلك الأسباب، فإننا ندعو الأطراف إلى العمل معا على تعزيز سيادة القانون، ومواصلة الجهود الرامية إلى احتواء الانقسامات العرقية والجريمة والفساد والتطرف العنيف والإرهاب والقضاء عليها، وتكثيف جهودها من أجل تنفيذ خطة العمل ٢+٥، التي تعد ضرورية من أجل إغلاق مكتب الممثل السامي.

ومن ناحية أخرى، فإننا نشعر بالتشجيع من الإنجازات الإيجابية والتطورات التي حدثت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مثل التقدم المحرز في مجال الإصلاح الاقتصادي وانخراط البوسنة والهرسك المستمر في عملية الاندماج في الاتحاد الأوروبي. وتلك الإنجازات مؤشر على أنه بالعمل معا من أجل المستقبل يمكن أن يتحقق الاستقرار والازدهار.

وفي الختام، لا يسعنا إلا أن نأسف على البيانات الخطابية المؤججة للانقسام التي تهدد جميع الإنجازات التي تحققت والجهود التي تبذلها الأطراف لتحقيق المصالحة بين مختلف الفئات العرقية والمجتمعات المحلية. ونرى أن هناك الكثير مما يتعين عمله، حتى يتسنى لنا أن نواصل العمل من أجل رؤية لمستقبل مشترك من شأنه أن يساعد على تعزيز وحدة وطنية دائمة.

وفي هذا الصدد، نشجع الأطراف على تنحية الانقسامات العرقية جانبا والامتناع عن الخطاب الباعث على الفرقة وتركيز جهودها على تهيئة الظروف المواتية لتحقيق المصالحة الوطنية والسلام الدائم في البلد بهدف إقامة بوسنة وهرسك تنعم بالوحدة والرخاء والأمان.

السيد الفصام (الكويت): أود بداية أن أتقدم بالشكر إلى السيد فالنتين إنزكو، الممثل السامي للبوسنة والهرسك، على إحاطته القيمة والشاملة وعلى تقريره الأخير (S/2019/364، المرفق) عن تنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك. ونؤكد دعمنا الكامل له في تنفيذ ولايته وجهوده الرامية إلى مساعدة سلطات البوسنة والهرسك للتغلب في التحديات التي تواجهها.

ونثني على الجهود التي من شأنها الحفاظ على استقرار الأوضاع في البوسنة والهرسك، وعلى وحدتها بجميع مكوناتها العرقية والثقافية؛ كما ندرك ونقدر الدور الهام الذي تضطلع به قوة تحقيق الاستقرار المتعددة الجنسيات في البوسنة والهرسك بقيادة الاتحاد الأوروبي في تحقيق هذا الهدف. وفي هذا الصدد نرحب بالتطورات الإيجابية التي شهدتها البوسنة والهرسك من تحقيق تقدم في بعض الإلتزامات المتعلقة بعمليات التكامل الأوروبية الأطلسية وبتسليم السلطات البوسنية الأجوبة

للاستبيان الأوروبي، واعتماد مجموعة من قوانين الضرائب التي أدت إلى استكمال مراجعة صندوق النقد الدولي. كل هذه الإنجازات ستنعكس دون شك على الأمن والإستقرار في البوسنة والهرسك والمنطقة وتدفع البلد نحو تنفيذ الإصلاحات اللازمة بهدف تحقيق التكامل في محيطه الأوروبي. إن اتفاقية الإطار العام للسلام في البوسنة والهرسك بعد مرور أكثر من عقدين على توقيعها لا تزال تمثل حجر الأساس في تحقيق الاستقرار المؤسسي والمرجعية الثابتة لإحلال السلام المستدام في البلاد. وعليه نعرب عن قلقنا إزاء استمرار التصعيدات في الخطابات التحريضية والتصريحات الإنفصالية. وندعو جميع القادة السياسيين إلى إعلاء المصالح الوطنية لشعب البوسنة والهرسك فوق كل اعتبار والترفع عن المصالح السياسية والعرقية الضيقة التي تقوض فرص التقدم والاستقرار، والانخراط بشكل بناء في تنفيذ نتائج الانتخابات التي عقدت في تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي، بما فيها تشكيل مجلس وزراء الدولة وحكومة الاتحاد بأسرع وقت ممكن، الأمر الذي سيصب دون شك في صالح العملية السياسية؛ فضلا عن ضرورة تكثيف الجهود لاعتماد البرلمان تشريعات جديدة لتفادي ترك السلطة القضائية دون الأدوات اللازمة لمكافحة الجريمة المنظمة والفساد والإرهاب، والتطرف، الأمر الذي يشكل تهديدا مباشرا لسيادة القانون، وعرقلة للجهود الرامية لتحقيق التنمية الاقتصادية والإجتماعية، ومساعي الإندماج مع الإتحاد الأوروبي.

تأتي هذه الأحداث بالتزامن مع ما أشار إليه التقرير بشأن تحقيق تقدم محدود فيما يتعلق بتنفيذ جدول أعمال الخمسة أهداف والشرطين لإغلاق مكتب الممثل السامي. وهنا نؤكد على دعمنا الكامل لمكتب الممثل السامي على النحو المنصوص عليه في اتفاق دايتون للسلام وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وندعو الممثل السامي إلى تكثيف الجهود من أجل تنفيذ الخطة بشكل كامل.

وختاما، تؤكد دولة الكويت على أهمية احترام وحدة البوسنة والهرسك، واستقرارها وسلامتها الإقليمية، واحترام دستورها الوطني، وجميع الأحكام الصادرة عن سلطاتها القضائية من قبل جميع الأطراف، لضمان إرساء دعائم الإستقرار في البلاد. وندعو كافة الأطياف في البوسنة والهرسك لتضافر الجهود لتنفيذ الاتفاق الإطاري العام للسلام واحترام الولاية الموكلة للممثل السامي بموجب المرفق رقم ١٠ للاتفاقية وبموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

السيد بيكستين دي بويتسويرفي (بلجيكا) (*تكلم بالفرنسية*): تؤيد بلجيكا البيان الذي سيدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

أولا وقبل كل شيء، أود أن أشكر الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك على إحاطته الإعلامية، التي ترسم صورة قاتمة للحالة الراهنة في البلد. إن تطبيق الاتفاق الإطاري العام للسلام لم يُنجز بعد. ومهمته لا تزال ضرورية. وفي هذا الصدد، يُعد رفض السماح بالوصول إلى المعلومات والوثائق الرسمية في مكتب الممثل السامي، على النحو المذكور في تقريره (انظر S/2019/364) مسألة مثيرة للقلق بالنسبة لنا ونذكر بأن كل السلطات في البوسنة والهرسك ملزمة بالتعاون الكامل مع الممثل السامي، في امتثال تام لنص الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك.

إن تقرير الممثل السامي يبين التقدم الضئيل المحرز. وقد تدهورت عملية المصالحة في السنوات الأخيرة. ويبدو جليا تغير في الموقف في الخطاب المتعلق بجرائم الحرب. كل هذه بوادر هامة لانتكاسة، ويجب أن نرصدها عن كثب. وتجري ببطء عملية تشكيل حكومة جديدة على الصعيد الوطني وعلى مستوى اتحاد البوسنة والهرسك. ونحن ندعو القادة السياسيين في البلد إلى التغلب على خلافاتهم والنهوض بمسؤولياتهم حتى يتمكنوا من مواصلة تنفيذ العديد من الإصلاحات التي يحتاج إليها البلد.

إننا نشجب حقيقة أن تنفيذ العديد من التوصيات المقدمة في الماضي لتحسين العملية الانتخابية في البوسنة والهرسك ظل حبرا على ورق. إن دستور البوسنة والهرسك يعترف بشعوب مؤسِّسة ثلاثة. وفي الوقت نفسه، نؤكد مجددا وجوب ضمان مبدأ المساواة وعدم التمييز بين جميع المواطنين بالكامل. ويجب أن تتوافق أي حلول سياسية أو تشريعية تتعلق بالعملية الانتخابية مع السوابق القضائية للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

إن تعزيز سيادة القانون لا تزال تشكل أحد التحديات الرئيسية. ومن الضروري أن تقوم السلطات بتنفيذ الإصلاحات العاجلة لتعزيز استقلال ونزاهة القضاء وتكثيف مكافحة الفساد والجريمة المنظمة.

ولا تزال حالة حقوق الإنسان محور تركيزنا. إننا نشعر ببالغ القلق إزاء العدد المتزايد من البيانات التي تنكر الإبادة الجماعية في سريبرينيتسا، وتمجد جرائم الحرب ومرتكبيها وتنشر الكراهية. وهذه التصريحات تتعارض مع العضوية في الاتحاد الأوروبي، ويجب أن تفسح المجال لجهود المصالحة. ومن الأهمية بمكان دعم عملية المصالحة في المجتمع على نطاق واسع وإشراك منظمات المجتمع المدني، والشباب والنساء. ونحن ندين بشدة الهجمات ضد الصحفيين. ونشير أيضا إلى ضرورة احترام حرية التجمع، دون أي تمييز.

ويساورنا القلق إزاء اعتماد الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا لقانون في القراءة الأولى ينص على إنشاء وحدة شرطة احتياطية. إن هذا التطور جزء من إطار أوسع لخطاب انفصالي لا يؤدي إلا إلى زيادة حدة التوترات. وهو لا يفضي إلى جو من المصالحة.

وفي الختام، نكرر تأكيد التزامنا الثابت بالولاية التي أسندها المجلس إلى بعثة عملية ألثيا بقيادة الاتحاد الأوروبي، والتي تؤدي دورا لا غنى عنه في الحفاظ على بيئة آمنة ومستقرة. كما سنواصل تقديم دعمنا للبوسنة والهرسك على طريق التكامل الأوروبي – الأطلسي. إن بلجيكا بوصفها عضوا في الاتحاد الأوروبي، تؤيد طموحات البوسنة والهرسك في أن تصبح يوما عضوا في الاتحاد الأوروبي، كبلد موحد وذي سيادة.

السيدة غيغِن (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أنا أيضا أود أن اشكر الممثل السامي للبوسنة والهرسك، السيد فالنتين أنزكو، على إحاطته الإعلامية الثرية بالمعلومات، والتي تبين بوضوح لنا أن الحالة الراهنة لا تزال تتطلب اهتمام مجلس الأمن.

قبل عشرة أيام، في ٢٩ نيسان/أبريل في برلين، أكد الرئيس ماكرون، مع المستشارة ميركل، التزام فرنسا بالإسهام في استقرار غرب البلقان. وتركز هذه المشاركة الجديدة في المنطقة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والأمن، والعدالة، والدفاع، وهي أربع ركائز للاستراتيجية الفرنسية طُرحت قبل ذلك الاجتماع على قادة البلقان الغربية. وتحتل البوسنة مكانها الصحيح في هذه الاستراتيجية الفرنسية التي تدعم أعمال الاتحاد الأوروبي. ويجب على السلطات السياسية في البوسنة والهرسك أن تجعل اهتمامها منصبا على ذلك المستقبل الأوروبي. ولذلك يرحب بلدي بالردود التي أرسلت إلى اللجنة الأوروبية في شباط/فبراير، بدلا من إعادة فتح جراح الماضي. وهناك ثلاث نقاط جديرة بكامل اهتمام المجلس.

أولا، حان الوقت لوضع حد للتصريحات الرامية إلى تقويض سلطة الأحكام الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وخلفتها آلية الأعمال المتبقية قبل أكثر من عام. وتدين فرنسا بشدة مناصرة الجرائم ومجرمي الحرب، بصرف النظر عن مجتمعهم الأصلي. لقد أنجزت العدالة الوطنية والدولية أعمالا بارزة لتحديد المسؤولين عن الفظائع التي ارتكبت خلال الصراع. ومن المرجح أن تؤدي جميع المبادرات الرامية إلى تحدي أحكام المحكمة أو أعادة تأويلها، وأنا أفكر بصفة خاصة فيما يتعلق بالإبادة الجماعية في سريبرينيتشا، إلى تقويض تماسك البلد. ونناشد جميع الأطراف السياسية الفاعلة في البوسنة والهرسك

تحبيذ اتباع نهج بناء لتعزيز هذا التماسك، الذي بدونه لن يتمكن البلد من الصمود أمام تحديات التنمية وبناء سيادة القانون.

في ضوء ما تقدم، فإن تشكيل حكومة جديدة يجب أن يكون أولوية. وبدلا من أن تكون سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية موضوع جدل عقيم، ينبغي أن تشكل أساسا لتوافق الآراء على الصعيد الوطني. إن تحسين رفاه جميع السكان معرض للخطر.

ثانيا، من الملح تعزيز وتوطيد النظام القضائي. وعلينا ألا ننسى أن سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان ليسا من الكماليات التي يمكن للبلدان المزدهرة وحدها أن تطالب بها. بل على النقيض من ذلك، شرط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية العادلة والمستدامة، ولحيوية المجتمع المدني، واستقرار المؤسسات. وتحض فرنسا جميع الحركات السياسية على احترام اختصاصات الدولة المركزية، ولا سيما في مجال الدفاع، والقرارات التي تتخذها الهيئات القضائية الوطنية والدولية، بما فيها المحكمة الدستورية. وتعاني مؤسسات البوسنة والهرسك من رفض الامتثال للقرارات التي اتخذتها محاكم البوسنة والهرسك، وهو رفض كثيرا ما يكون مدفوعا بتصفية حسابات سياسية.

أما نقطتي الثالثة والأخيرة فهي أن وجهة النظر الأوروبية تتطلب أكثر من مضاعفة الجهود لاعتماد الإصلاحات التي يحتاج إليها البلد بشدة. وفي هذا الصدد، تؤيد فرنسا البيان الذي سيُدلي به وفد الاتحاد الأوروبي في المجلس. إن إمكانية الاندماج في الاتحاد الأوروبي، عندما يحين الوقت المناسب وتتهيأ الظروف، هي امتداد للمشاركة الواسعة والمتعددة الجوانب للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك. ووجود قوة حفظ السلام، ألثيا، بقيادة الاتحاد الأوروبي، والتي لديها ولاية من المجلس، شهادة على هذا الدعم. بالإضافة إلى هذا الدعم، تقع على عاتق سلطات البوسنة والهرسك مسؤولية اعتماد إصلاحات جريئة لإحراز تقدم في التقارب الأوروبي. وهذه الإصلاحات في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي يمكن أن تتيح فرصا جديدة للأجيال الشابة وأن تشجعها على المساهمة في تنمية البلد.

إن إقامة مؤسسات مستقرة، وبلد مزدهر، وتسوده العدالة الاجتماعية في متناول يد البوسنة والهرسك. ويجب على قادتها أن يكونوا على قدر هذا التحدي التاريخي انطلاقا من الروح التوفيقية والشجاعة السياسية. وتقف فرنسا مع البوسنة والهرسك في بناء هذا المستقبل وإحراز تقدم في التقارب الأوروبي.

السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل السامي أنزكو على قيادته وعلى حضوره اليوم في قاعه المجلس.

تكرر الولايات المتحدة الأعراب عن تأييدها القوي لولاية مكتب الممثل السامي باعتبارها السلطة النهائية لتفسير تنفيذ اتفاقات دايتون للسلام على الصعيد المدني، وشأننا شأن المتكلمين الآخرين، نؤكد من جديد، أن خيار استخدام الصلاحية المخولة للمكتب بموجب اجتماع بون يظل حقا مشروعا للممثل السامي. ونرحب بالتقدم المحرز نحو تشكيل الحكومة في أعقاب انتخابات تشرين الأول/أكتوبر، ونحث البرلمانيين الجدد في الاتحاد وحكومة الكيان الجديد في جمهورية صربسكا على الشروع في العمل الشاق المتمثل في تنفيذ الإصلاحات، ونشجع الرئاسة على الموافقة على أولويات السياسة العامة التي تمكن من تشكيل الحكومة على مستوى الدولة.

لدى البوسنة والهرسك فرص عديدة في الأفق القريب لتحقيق أهدافها وتعزيز علاقتها مع الجماعة الأوروبية – الأطلسية. ويسرنا أن البوسنة والهرسك حاليا بصدد الانتهاء من الخطوات اللازمة نحو الترشيح للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وبشكل منفصل، وافق حلفاء الناتو في كانون الأول/ديسمبر على السماح للبوسنة والهرسك بتقديم برنامجها الوطني السنوي الأول، مما يبرهن على أن تحقيق تقدم نحو الاندماج في الغرب

أصبح ممكنا بإجراء إصلاحات صعبة ولكنها ضرورية. ونحن نشجع قادة البلد على اغتنام هذه الفرصة قريبا.

في حين أن هناك فرصا، لا تزال توجد تحديات كثيرة. ويؤدي الخطاب القومي إلى تفاقم الانقسامات بين الشعوب المؤسِّسة الثلاثة. وهناك دعوات لإغلاق مكتب الممثل السامي تصدر عن بعض الذين يرغبون في أن يروا البلد أقل استقرارا وأقل أمنا وأكثر انقساما. ومن السمات المشتركة بين الذين يسعون إلى الانقسام استياءهم من السلطات أو المؤسسات التي تمنعهم من استغلال المشهد السياسي الصاخب في البلد لتحقيق مكاسب شخصية.

تشعر الولايات المتحدة بالقلق إزاء التطورات الأخيرة في مجال سيادة القانون في جمهورية صربسكا التي لا تتسق مع المعايير الديمقراطية والمستقبل الأوروبي. ونشعر بالانزعاج أيضا لعدم إجراء انتخابات محلية في مدينة موستار منذ عام ٢٠٠٨، كما ذكر الممثل السامي. وتشجع الولايات المتحدة على زيادة مشاركة مكتبه في حل هذه المسائل وغيرها، وتيسير بناء الثقة والتعاون فيما بين أصحاب المصلحة. إن توسيع نطاق التعاون، وتعزيز سيادة القانون، وجعل المؤسسات أكثر فعالية، والتصدي للفساد كلها عناصر تشكل خطوتين حيويتين لضمان مستقبل مشرق للبلد.

تتطلع الولايات المتحدة إلى الوقت الذي لم يعد فيه لزوم لمكتب الممثل السامي ضروريا، ولكن الحالة الراهنة تبين أننا لم نصل إلى هذه المرحلة بعد. ولا يمكننا في المجتمع الدولي أن نقول بثقة أن البوسنة والهرسك قد نفذت مسؤولياتها بالكامل بموجب اتفاقات دايتون للسلام إلا إذا استوفيت شروط ٥ + ٢ التي حددها مجلس تنفيذ اتفاق السلام، ويمكنها أن تضطلع بمسؤولية إدارة شؤونها الخاصة. وعندما يتضح أن المؤسسات على مستوى الدولة قادرة على البقاء وتحظى بالاحترام، فلن يكون من الضروري بعد الآن الإشراف الدولي من خلال مكتب الممثل السامي. وحتى يأتي ذلك اليوم، ستواصل الولايات المتحدة تقديم الدعم الكامل للبوسنة والهرسك، ولمكتب الممثل السامي في تحقيق رؤية مجلس الأمن من أجل البلد بوصفه بلدا مسالما ومستقرا ولديه ديمقراطية متعدد الأعراق ومدمج بالكامل في الجماعة الأوروبية – الأطلسية.

السيد هيوغن (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أيضا أن أبدا كلمتي بالإشادة ببادي آشدون، أحد أسلاف السيد أنزكو الذين قاموا بعمل رائع في البلد في ذلك الوقت. وأود أيضا أن أردد العبارة التي اقتبسها السيد أنزكو: ”البوسنة ليست مكانا بوسعنا أن نتخلى عنه“. وفي هذا الصدد، اشكره على عمله والتزامه تجاه البلد. عندما ننظر حولنا فيما يتعلق بالمبعوثين، قبل أسابيع قليلة فقط، فقدنا المبعوث الأطول خدمة، فقبل بضعة أسابيع مات نيميتز، الذي شغل منصبه لمدة ٢٠ عاما، اعتقد أن السيد أنزكو عمل في مكتبه لمدة ١٠ سنوات، ويحتاج إلى ١٠ سنوات أخرى لكي يفرغ من مهمة الممثل السامي، كما قال ممثل الولايات المتحدة من قبل فيما يتعلق بتلك الوظيفة.

لا تزال ألمانيا ملتزمة بسيادة البوسنة وسلامتها الإقليمية وبمنظورها الأوروبي. وقد انعكس التزامنا في المؤتمر الذي عقدناه في برلين في الأسبوع الماضي، والذي أشار إليه زميلي الفرنسي من فوره. وفي هذا الصدد، فيما يتعلق أيضا بسيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية، أود في هذه المرحلة أن أشيد بصربيا. لقد كنت شديد الانتقاد لصربيا ووزير خارجيتها في آخر مرة أجرينا فيها مناقشة بشأن كوسوفو (انظر S/PV.8459)، ولكن كما ذُكر هنا اليوم مرة أُخرى، على الرغم من كل الكلام الذي ينم عن الانفصالية الذي نحصل عليه من بانيا لوكا، أريد أن أبرز فقد الزم بوضوح الرئيس فوتشيتش نفسه وبلده بسيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية.

أما وقد عدنا إلى التزامنا تجاه البلقان، عقدنا مع شركائنا الفرنسيين اجتماعا وفقا لصيغة آريا بشأن الأسلحة الصغيرة

والأسلحة الخفيفة في البلقان. وبطبيعة الحال، فإن سباق تسليح الشرطة الذي ألمح إليه السيد إنزكو يتعارض تماما مع عزمنا وعزم المجتمع الدولي على الحد من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في البلد.

وبالعودة إلى التزاماتنا، فإن ألمانيا تدعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة، التي تقوم بعمل بالغ الأهمية المتمثل في مساعدة ضحايا العنف الجنسي أثناء حرب ١٩٩٢-١٩٩٥. وتجسد الجهود التي تدعمها هناك مضمون القرار ٢٤٦٧ (٢٠١٩)، المتخذ قبل أسبوعين والذي يتضمن نهجا يركز على الضحايا.

فيما يتعلق بالقضايا الراهنة، ولا سيما تشكيل الحكومة وسيادة القانون والفساد والإصلاحات الاجتماعية الاقتصادية وهجرة الشباب التي ذكرها السيد إنزكو، فإنها مقلقة جدا. ولا أريد أن أخوض في التفاصيل، حيث يمكنني أن أتفق بشكل عام مع ما قاله ممثلو الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة وبولندا وبلجيكا وفرنسا وغيرهم. لقد سأل ممثل المملكة المتحدة السيد إنزكو عن الذي يمكننا أيضا القيام به. وأود أن أطرح نفس السؤال وأحوله كذلك لأسأل ماذا أيضا يمكن للسيد إنزكو أن يفعله. وقد تم ذكر تأثير المال، وأود أن أسأل السيد إنزكو إلى أي مدى يمكن استخدام تأثير المال. لقد شهدت هذه الطاولة مناقشات بشأن الخطاب القومي والتحريف وسباق التسلح في الشرطة. فما الذي يمكن عمله أيضا؟ كما أن النظام القضائي بأكمله في حالة يرثى لها. ومن الضروري أن نعرف ما الذي يمكن عمله أيضا إزاء ذلك، لأنه أمر أساسي. وهناك أيضا مشكلة في ضمان احترام القانون الدولي والأحكام الدولية. وفي هذا السياق، سمعت أنه تمت تسمية وحدة مبيت في جمهورية صربسكا باسم ”كارادیتش“. فما الذي يمكن عمله للتخلص من ذلك؟

أخيرا، أود أن أعرف ما الذي يمكن عمله عموما من أجل زيادة مشاركة المرأة على مختلف مستويات في الحكومات المختلفة. هناك عدد كبير من الحكومات في البوسنة وينبغي لنا إشراك المزيد من النساء فيها.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): للأسف، فإن تقرير الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام بشأن البوسنة والهرسك (انظر S/2019/364، المرفق) قيد المناقشة الآن ليس تقييما محايدا للحالة في البلد، على عكس ما يريد مُعِده، فالنتين إنزكو، أن نعتقده. ما نراه هو محاولة استخدام لكل الوسائل الممكنة لتبرير الإبقاء على عناصر المحمية الدولية للبوسنة والهرسك، وإثبات أنه لا تزال هناك حاجة إلى مكتب الممثل السامي في هذه المرحلة من التسوية البوسنية. وقد جرى إخضاع هيكل التقرير بأكمله لهذا الهدف المريب الذي ما زال يؤثر سلبا على جوهر مضمونه.

أولا وقبل كل شيء، يواصل السيد إنزكو تصفية حساباته الشخصية مع زعماء صرب وكروات البوسنة بلومهم دون مبرر على كل مشاكل البوسنة والهرسك. إن الحوار الموضوعي الذي أجريناه مع قادتهم، بما في ذلك عقد اجتماع في بلغراد في ١٧ كانون الثاني/يناير بين الرئيس بوتين وميلوراد دوديك، رئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك، يشهد على العكس تماما، وهو أن جميع السياسيين المسؤولين الصرب والكروات في البوسنة والهرسك ملتزمون باتفاق السلام لعام ١٩٩٥. بيد أنهم مصممون أيضا على كفالة الامتثال الصارم لأحكام الاتفاق المتعلقة بعدم جواز المساس بالهيكل اللامركزي للبوسنة والهرسك والمساواة بين الشعوب المؤسسة الثلاثة.

لقد تعرضت المساواة المكفولة بموجب اتفاق دايتون للسلام للهجوم بصورة متزايدة في الآونة الأخيرة من جانب مختلف الجهات الفاعلة في سراييفو، وهذا هو السبب الرئيسي لمعظم مشاكل البوسنة. بيد أن السيد إنزكو يرفض بعناد الاعتراف بذلك، إذ يمر مرور الكرام على بعض أبغض الأمثلة على تقويض المساواة ويذكرها من دون انتقاد. وهي تشمل الفكرة

التي أعلنها مسلمو البوسنة بشأن اللجوء للمحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك للاعتراض على اسم جمهورية صربسكا، وهو من مصطلحات دايتون، وترددهم في الوصول إلى حل توفيقي مع الكروات البوسنيين بشأن مسألة تعديل قانون الانتخابات لتوفير ضمانات كافية لكفالة عدم الموافقة على أن يتولى أحد أعلى المناصب سوى الممثلين الشرعيين للشعوب الثلاثة المكونة للبوسنة والهرسك.

لقد قيل الكثير بالفعل عن شغف السيد إنزكو بمسألة تكامل البوسنة والهرسك في المؤسسات الأوروبية وعبر الأطلسية، وهو أمر لا يتوافق مع ولاية الممثل السامي ويضر بمسؤولياته المباشرة المتعلقة بتنفيذ برنامج ٥ +٢. ونتيجة لذلك، لم يحرز أي تقدم في هذا الاتجاه في السنوات القليلة الماضية، وجرى عمليا إهدار قدر كبير من موارد مكتب الممثل السامي. لقد كنا ننتظر من السيد إنزكو أن يبدأ في نهاية المطاف إيلاء ما ينبغي من اهتمام لتصفية مكتب الممثل السامي، في تقاريره، والأهم من ذلك، في أنشطته العملية.

أود أن أتناول مسألة العلاقة بين البوسنة والهرسك ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) بشكل منفصل. وأود أن أشدد على أنه حتى الممثل السامي اضطر للاعتراف بوجود خلافات موضوعية وتوثيقها بشأن مسألة زيادة التقارب مع الناتو. وقد عارضته بانيا لوكا باستمرار، وخلصت إلى أنه من غير المقبول أن يجري تحويل حدود البوسنة والهرسك مع صربيا المحايدة عسكريا إلى خط جيوسياسي فاصل جديد. ولا يمكن ببساطة تجاهل ذلك، وتهدد المحاولات تقريب سراييفو من الناتو، في انتهاك لمبادئ اتفاق دايتون المتعلقة باتخاذ قرارات السياسة الخارجية بتوافق الآراء، بتقويض جميع الأعمال المبذولة على صعيد الإصلاح، ولها عواقب مدمرة أخرى.

ولا يسعنا إلا أن نلاحظ أن تقرير السيد إنزكو يتضمن سلسلة كاملة من التعليقات السلبية عن التدابير الرامية إلى التوظيف والتجهيز الكاملين لهيئات إنفاذ القانون في كيانين من الكيانات المكونة. وهذا محير، لأنه ينبغي للممثل السامي، من دون جميع الناس، أن يدرك أن جميع التدابير التي يوردها تتقيد تماما بالقانون الساري. وعلاوة على ذلك، فإنها تمثل رد فعل على الزيادة الهائلة في السنوات القليلة الماضية في المخاطر المتصلة بالهجرة والتهديدات الإرهابية التي تصاحبها. ومن المؤسف أن هذه المواضيع غير متجلية بالقدر الكافي في تقرير الممثل السامي.

كما أن الموقف بشأن إنشاء لجان دولية مستقلة في جمهورية صربسكا، للتحقيق في الجرائم المرتكبة بين ١٩٩١ و ١٩٩٥ ضد أبناء كل شعوب البوسنة والهرسك في سريبرينيتسا وضد الصرب في سراييفو، يبدو متحيزا للغاية. ويسوق الممثل السامي مباشرة ادعاء مِنْ غَيْر إعْمَال لِلْفِكْر بأن قدرة هذه اللجان على الإسهام في تحقيق العدالة والمصالحة بين المجموعات الوطنية ستكون ضئيلة. ونعتقد أن ذلك نهج غير مقبول. ونود أن نشدد على أن إنشاء اللجان كان نتيجة مباشرة لثغرات واضحة في عمل المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، والتي أعربنا عن شواغلنا إزاءها مرات عديدة. ونأمل أن يتمكن الخبراء الذين يمثلون ١٢ بلداً في اللجان من إعادة رسم صورة شاملة للجرائم بين الأعراق والأديان في سريبرينيتسا وسراييفو، لأن الكثير منها يقع خارج نطاق نشاط المحكمة الدولية. ونقترح أيضا عدم نشر أي استنتاجات حتى تصدر اللجان ما تتوصل إليه من نتائج.

ونود أيضا أن نوجه الانتباه إلى بعض الجوانب الإجرائية المهمة جدا. وندعو الممثل السامي أولاً إلى أن يعبر بدقة في تقاريره عن العمل الذي يقوم به المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ اتفاق السلام والتأكد من أن تكون الاقتباسات من البلاغات والبيانات مصحوبة بمعلومات واضحة عن البلدان التي لا تدعمها، إن وجدت. فلم يوافق الوفد الروسي على بيان المجلس التوجيهي المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨

لعدد من الأسباب الخطيرة. ونعتقد أن تقييمات البيان السلبية غير المدعومة بأدلة للانتخابات العامة التي جرت في البوسنة والهرسك في ٧ تشرين الأول/أكتوبر، ومناقشته المنحازة لجرائم الحرب والموقف الاستعلائي لرئاسة البوسنة والهرسك، هي أمور لن تؤدي إلا إلى تقويض سلطة المجلس التوجيهي.

ونأمل أن يظل تركيز هذه الآلية الدولية منصبا على صياغة نُهج طويلة الأجل قائمة على توافق الآراء، فيما يخص التسوية في البوسنة، حتى لا يضطر الممثل السامي إلى إخفاء الحالة الحقيقية.

ونلاحظ مرة أخرى مع الأسف أنه لم يكن أمام أعضاء المجلس سوى بضعة أيام لدراسة تقرير الممثل السامي قبل مناقشته في المجلس. وكنا نود أن يتاح لنا المزيد من الوقت لكي نطلع عليه بشكل أكبر. ونريد أن نشير إلى أن جميع زملائنا المهتمين بفهم أعمق لما حدث في البوسنة والهرسك يمكنهم قراءة التقرير الزاخر بالمعلومات والمفيد للغاية الصادر عن حكومة جمهورية صربسكا، والذي يغطي الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ إلى نيسان/أبريل من هذا العام ويملأ العديد من فجوات تقرير الممثل السامي.

وسيظل الموقف الروسي من عملية تثبيت الاستقرار في البوسنة والهرسك قائماً على ضمان التقيد الصارم من جميع الأطراف باتفاق السلام، والتعزيز النشط للحوار السياسي بين البوسنيين، وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد وكياناته والحفاظ على التنوع الثقافي. ونحن مقتنعون بأن عهد فرض الحماية الخارجية على البوسنة والهرسك قد ولى إلى الأبد، وبأن مكتب الممثل السامي، بسلطات بون الاستثنائية التي يتمتع بها، قد أصبح عقبة أمام تحقيق التقدم الديمقراطي المستقبلي للبلد. ونعتقد أنه من الأهمية بمكان مواصلة تخفيض ميزانية المكتب وموظفيه على نحو يتماشى تمامًا مع مفهوم الملكية المحلية الذي وافق عليه المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام قبل أكثر من ١٠ سنوات.

إننا نعتقد أن المسألة الرئيسية للبوسنة والهرسك لا تزال هي استكمال تشكيل مجلس وزراء جديد على المستوى المركزي، والحكومات على مستوى اتحاد البوسنة والهرسك وأربعة من الكانتونات العشرة التابعة له، وينبغي أن تستند إلى أغلبية برلمانية قوية وأن تركز على متابعة الإصلاحات التدريجية التي تشمل تحسين عمل السلطات القضائية لعموم البوسنة، بما في ذلك عزل المتخصصين الأجانب من المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك، وتعزيز الفعالية والكفاءة المهنية ونزاهة المحكمة ومكتب المدعي العام. ومع ذلك، سيكون من الأهمية بمكان ضمان موافقة البوسنيين أنفسهم بشكل مستقل على مضمون كل هذه الإصلاحات. وهذه هي الطريقة الوحيدة لضمان أن تكون الحلول المستقبلية خطوة قابلة للتطبيق للبوسنة والهرسك في تنفيذ اتفاقات دايتون.

ونكرر أن الضغط الخارجي المستمر على جمهورية صربسكا والقيادة الصربية البوسنية بصورة رئيسية من خلال تدابير تقييدية غير شرعية من جانب واحد، أمر غير معقول ويؤدي إلى نتائج عكسية. إن مثل هذه الأعمال، والخطاب السلبي المعادي للصرب الصادر عن عدد من الزملاء الغربيين، قد زادت من تدهور الأجواء السياسية في البلد، مما أدى إلى إثارة الخلافات الداخلية وإعاقة بناء الثقة بين المجموعات العرقية. ونود أن نعتقد أن يعترف جميع المشاركين قريبًا بعدم ملاءمة تلك القيود في المرحلة الحالية من التسوية في البوسنة.

في الختام، أود أن أؤكد رغبة الاتحاد الروسي في إجراء حوار يحقق منفعة متبادلة مع البوسنة والهرسك على أساس احترام سيادتها وسلامتها الإقليمية، وكذلك السلطات الواسعة المنصوص عليها في اتفاق السلام لكلا الكيانين والحقوق المتساوية للشعوب الثلاثة المكونة للبلد. ونتمنى مخلصين

للأطراف البوسنية كل النجاح في تشكيل ائتلاف بينها، وحل جميع المسائل المعلقة تدريجيا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل إندونيسيا.

أود على غرار الآخرين، أن أشكر الممثل السامي فالنتين إنزكو على إحاطته الإعلامية المهمة، ونؤكد له دعمنا. وعلى عكس زميلنا الألماني، آمل ألا يستغرق الأمر ١٠ سنوات أخرى حتى يكمل عمله. ونود أن نرى تحقيق المزيد من التقدم.

سوف يركز بياني على ثلاث رسائل رئيسية. تتمثل أولاها في إحراز تقدم فيما يخص الأهداف الخمسة والشرطين. ويولي وفد بلدي أهمية كبيرة لبلوغ تلك الأهداف من أجل تعزيز الاستقرار على المدى الطويل. وسنحتاج إلى التزام قوي وبدون كلل من جميع أصحاب المصلحة في البوسنة والهرسك وتفانيهم لتحقيق تلك الأهداف. وكما فعل كثيرون آخرون هذا الصباح، فإننا نشجع سلطات البلد على إحراز تقدم بشأن الأهداف الخمسة والشرطين. وهذا يعني أيضًا أنه يجب على الجميع التركيز على الامتثال الكامل لاتفاقية الإطار العام للسلام.

وتتجلى نقطتي الثانية في إرساء سيادة القانون. ومن دواعي سرور إندونيسيا أن ترى تحقيق تقدم حقيقي، كما يتضح من اعتماد برلمان البوسنة والهرسك للعديد من القوانين الجديدة على العديد من المستويات. ومع ذلك، لا يزال تطبيق هذه القوانين هو العامل الرئيسي. إننا نؤيد رأي الممثل السامي بشأن ضرورة الحفاظ على سيادة القانون، لا سيما فيما يتعلق بالعديد من أحكام المحاكم التي لم تنفذ. كما نتشاطر قلقه بشأن التقدم المحدود المحرز فيما يخص تدابير مكافحة الفساد التي لم تنفذ بعد. ويجب احترام سيادة القانون من أجل الحفاظ على البنية الأساسية للديمقراطية وتعزيزها. ونعتقد أن البوسنة والهرسك ستجد طريقها الخاص للديمقراطية، لكن أساس الديمقراطية هو سيادة القانون. ولا يمكن لأي بلد الاستمرار في تحديد وجهته أو الحصول على التوجيه الأخلاقي بدونه.

ويقودني ذلك إلى نقطتي الثالثة، وهي الوحدة. إن البوسنة والهرسك متعددة الأعراق ومتعددة الثقافات بلا شك، ولكن يجب أن نركز على ما يجعلنا أقوى معا، وليس على ما يفرقنا. لقد أتينا من إندونيسيا، التي تضم أكثر من ٢٠٠ ١ مجموعة عرقية وأكثر من ٦٥٠ لغة، ويعيش أفرادها على ٠٠٠ ١٧ جزيرة مختلفة، وقد حققنا القوة والاستقرار والازدهار معًا. والوحدة مهمة على الرغم من أن الاختلافات حقيقية، ويجب أن نعمل معًا من أجل مستقبل أفضل. وسيظل تحقيق تقدم بعيد المنال في البوسنة والهرسك إلى أن يتم توحيد البلد. وأعتقد أن الوقت قد حان للمضي قدما. وكمثال وكما ذكر الممثل السامي، ينبغي إجراء الانتخابات المحلية في موستار على الفور لضمان مشاركة جميع أبناء شعب البوسنة والهرسك في تقرير مستقبل بلدهم. وبالنسبة لإندونيسيا، فإن الأولوية واضحة وتتجلى في وضع مصالح الناس أولاً.

أود أن أختتم بياني بالإعراب مرة أخرى عن دعمنا الثابت لسلطات البوسنة والهرسك، بهدف التوصل إلى حل دائم يمكنه تلبية احتياجات جميع أصحاب المصلحة، والأهم من ذلك احتياجات شعب البوسنة والهرسك. ونؤكد الحاجة الماسة إلى احترام سيادة البلد وسلامته الإقليمية، إلى جانب الشعور المشترك للشعب بالملكية والانتماء.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة لممثلة البوسنة والهرسك.

السيدة دربوزوفيتش (البوسنة والهرسك) (*تكلمت بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن خلال شهر أيار/مايو، وأتمنى لكم ولوفد بلدكم كل النجاح.

ونرحب أيضا بالسيد فالنتين إنزكو، الممثل السامي للبوسنة والهرسك، وقد أحطنا علما بالتقرير الخامس والخمسين (انظر S/2019/364، المرفق) عن الحالة في البوسنة والهرسك، الذي يغطي الفترة من ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ إلى غاية ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٩.

وبينما أنه من الواضح أن هناك العديد من التحديات التي تنتظرنا في طريقنا نحو الاندماج الكامل في الاتحاد الأوروبي، فإن التزامنا وتفانينا في مواجهة تلك التحديات والتغلب عليها يظل ثابتًا. وبعد تلبية متطلبات الخطوة التالية من العملية، نأمل أن نكون في وضع يمكننا من الحصول على وضع الترشيح لعضوية الاتحاد الأوروبي بحلول نهاية هذا العام، بعد أن تنتهي المفوضية الأوروبية من تحليلها وتقدم استنتاجاتها إلى مجلس الاتحاد الأوروبي.

ونشكر الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء على التزامهم بمنظور الاتحاد الأوروبي للبوسنة والهرسك ودول غرب البلقان الأخرى. ونحن ممتنون للاتحاد الأوروبي لدعمه النشط للمسار الأوروبي للبوسنة والهرسك، ونود أن نحث كلا من الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء على زيادة تعزيز هذا الدعم. وقمنا من جانبنا، بتكثيف الجهود المبذولة في عدد من المجالات ذات الصلة بتحقيق هذا الهدف، والتي تشمل تنفيذ خطة الإصلاح، والإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية كمسألة ذات أولوية، وكذلك عملنا المستمر على تعزيز سيادة القانون والحكم الرشيد.

إن تعزيز الصداقة والتعاون البناء بين بلدان المنطقة بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك لا يزال على رأس أولويات السياسة الخارجية للبوسنة والهرسك. ويظل تعاون دول غرب البلقان في إطار عملية برلين محركا رئيسيا لاندماجها في الاتحاد الأوروبي وللاستقرار في المنطقة.

وتترأس البوسنة والهرسك، في الوقت الراهن، عملية التعاون في جنوب شرق أوروبا والمبادرة الإقليمية الخاصة بالهجرة واللجوء واللاجئين وصندوق غرب البلقان، الذي يهدف إلى تعزيز الترابط والتعاون الإقليميين. ونحن على اقتناع راسخ بأن تلك المبادرات والمنتديات تسهم إسهاما كبيرا في تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة.

وقد واصلت البوسنة والهرسك، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، الوفاء بالتزاماتها الدولية فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. ويجري تنفيذ خطة العمل الإطارية واستراتيجية منع الإرهاب ومكافحته للفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠٢٠.

وتواصل المؤسسات القضائية في البوسنة والهرسك محاكمة الأفراد المتورطين في القتال لصالح المنظمات الإرهابية، فضلا عن الجهات التي تسهل تجنيد المقاتلين الإرهابيين الأجانب. ومن المهم التأكيد على أن الاستراتيجية، بالإضافة إلى التدابير الأمنية، تشمل الأنشطة الوقائية للقضاء على نزعة التطرف بقيادة الجهات الوطنية صاحبة المصلحة، مثل الطوائف الدينية والمؤسسات التعليمية ومنظمات المجتمع المدني ووسائط الإعلام.

وعلاوة على ذلك، أحرزت مؤسسات سيادة القانون والأمن في البوسنة والهرسك تقدما خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في مكافحة الجريمة المنظمة والاتجار بالبشر والمخدرات والفساد وغسيل الأموال. وفيما يتعلق بمحاكمة جرائم الحرب في المحاكم المحلية، نود أن نؤكد مجددا أن مكافحة الإفلات من العقاب أمر حيوي بالنسبة للبوسنة والهرسك بوصفها دولة معقدة ومتعددة القوميات. إن تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتجهيز قضايا جرائم الحرب، في هذا الصدد، بصرف النظر عن الأصل القومي أو الديني للجناة والضحايا، أمر لا غنى عنه لتحقيق المصالحة والاستقرار على المدى الطويل.

وتواصل البوسنة والهرسك المساهمة بفعالية في السلام والأمن الدوليين من خلال نشر أفرادها العسكريين وأفراد الشرطة في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. فلدينا حاليا حوالي ٤٥

فرداً يعملون في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في جميع أنحاء العالم.

وفيما يتعلق بالحالة الاقتصادية، من المهم دائما التشديد على أن اقتصاد البوسنة والهرسك، شأنه في ذلك شأن البلدان الأخرى في المنطقة، ظل يعتمد بصورة متزايدة على الأداء الاقتصادي العالمي. ومع ذلك، واصل اقتصاد البوسنة والهرسك التحسن على نطاق متواضع بمعدل نمو بلغ ٣,١ في المائة في عام ٢٠١٨. وتنفذ مشاريع الهياكل الأساسية، من ناحية أخرى، بوتيرة أبطأ. وقد انخفض معدل البطالة بنسبة ٢,١ في المائة في عام ٢٠١٨ مقارنة بعام ٢٠١٧.

ولا يزال تركيزنا وأولويتنا العليا في برامج الإصلاح الاقتصادي ينصبان على إنشاء إطار قانوني لتحسين بيئة الأعمال التجارية وإيجاد فرص العمل للشباب. ويتمثل الشاغل الرئيسي، في الوقت الراهن، في التدفق الكبير للشباب المتعلمين والمهرة إلى الخارج، الأمر الذي قد يكون له أثر سلبي للغاية على التنمية الاقتصادية في المستقبل. إن الاستثمارات الضخمة في البنية التحتية والرعاية الصحية والتعليم ضرورية لعكس هذا الاتجاه. وسنكون ممتنين للمزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تلك المشاريع ولانخراط أوسع للمؤسسات المالية الدولية من أجل تحقيق قدر أكبر من النجاح في معالجة تلك المسألة الملحة.

وكذلك بدأت البوسنة والهرسك عملية تخطيط ورصد وتقييم بالغة الأهمية في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية تتماشى تماما مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ومن المجالات المثيرة للقلق حالة المهاجرين غير القانونيين. فلا تزال أزمة المهاجرين الدوليين تشكل تحديا كبيرا لدول المنطقة واقتصاداتها. وقد شهدت البوسنة والهرسك، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، زيادة كبيرة في أعداد اللاجئين والمهاجرين، عبر معظمهم الحدود بصورة غير قانونية. ويقترب عدد المهاجرين غير الشرعيين الذين تم كشفهم في البوسنة والهرسك في عام ٢٠١٨، وفقا لأحدث البيانات، من ٢٤ ٠٠٠، معظمهم من غير الحائزين للوثائق اللازمة.

وردا على ذلك، اتخذت سلطات البوسنة والهرسك مجموعة من التدابير الشاملة، بما في ذلك في المجالين الإنساني والأمني. ونود أن نؤكد مجددا، في ذلك السياق، أن البوسنة والهرسك ظلت تنفذ استراتيجيتها في مجال الهجرة واللجوء، إلى جانب خطة العمل للفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠٢٠ التي تحدد سياسة البوسنة والهرسك بشأن الهجرة واللجوء وفقا لأعلى المعايير الأوروبية والدولية.

وإذ أن مسألة الهجرة غير القانونية هي مسألة عابرة للحدود، فإننا أيضا نستكشف إمكانيات لتحسين التعاون مع أجهزة الشرطة في البوسنة والهرسك، فضلا عن تكثيف التعاون مع البلدان المجاورة والاتحاد الأوروبي. ولذلك، فإننا نرحب بقرار المفوضية الأوروبية الصادر في ٢٩ نيسان/أبريل بشأن الدعم المالي لسلطات البوسنة والهرسك في التعامل مع مسألة الهجرة وتعزيز قدرتها على إدارة الحدود.

وظلت عملية ألثيا بقيادة الاتحاد الأوروبي حاضرة في البوسنة والهرسك لسنوات عديدة. ومن المهم التأكيد على أن البوسنة والهرسك قد تمتعت بتعاون محترم ومثمر مع عملية ألثيا، ولا سيما في مجالي بناء القدرات وتدريب قواتها المسلحة.

وأخيرا، نعرب عن استعداد سلطات البوسنة والهرسك لمواصلة عملها في تأمين مستقبل أفضل وأكثر ازدهارا لمواطنيها فضلا عن امتناننا لشركائنا الدوليين على دعم البوسنة والهرسك في ذلك المسار.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد غونزاتو (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء ال٢٨.

وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام تركيا، ومقدونيا الشمالية، والجبل الأسود، وألبانيا، وبلد الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة ليختنشتاين، عضو المنطقة الاقتصادية الأوروبية، بالإضافة إلى أوكرانيا.

وأشارك المتكلمين الآخرين في الترحيب بالممثل السامي فالنتين إنزكو مرة أخرى في المجلس وأؤكد له دعم الاتحاد الأوروبي المستمر. كما أرحب بممثلة البوسنة والهرسك وأشكرها على بيانها.

ستصدر المفوضية الأوروبية قريبا رأيها بشأن طلب البوسنة والهرسك الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. ومن ثم سيبدي مجلس الاتحاد الأوروبي رأيه بشأن الخطوات التالية التي يتعين اتخاذها. وستكون تلك لحظة تاريخية بالنسبة لمسار البوسنة والهرسك تجاه الاندماج في الاتحاد الأوروبي، استنادا إلى قيم التعايش السلمي والازدهار والتنوع لدوله الأعضاء ومواطنيها.

لقد مرت سبعة أشهر منذ إجراء الانتخابات العامة في البلد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. ونثني على الإسراع بتشكيل المؤسسات التنفيذية في كيان جمهورية صربسكا وفي سبع من الكانتونات ال١٠ في كيان الاتحاد، فضلا عن تشكيل المؤسسات البرلمانية على جميع المستويات. ونرحب بتشكيل كيان الاتحاد، بعد اعتماد حل داخلي مخصص – مجلس شعوب الاتحاد – ونتيجة لذلك، مجلس الشعوب على مستوى الدولة.

ومع ذلك، فإننا نشعر بالقلق إزاء بطء التقدم المحرز نحو تشكيل الحكومات على مستوى الدولة والاتحاد. فإطالة أمد حكومات تصريف الأعمال يعوق بدرجة خطيرة تنفيذ الإصلاحات. ولا ينبغي للممارسات السياسية المحلية وعدم الرغبة في التوصل إلى حلول توفيقية أن يعرقل التطلعات المشروعة لمواطني البوسنة والهرسك بالمضي قدما نحو الاندماج في الاتحاد الأوروبي. ونحث جميع القادة السياسيين على الاضطلاع بمسؤولياتهم والشروع من دون مزيد من التأخير في تشكيل الحكومات لصالح كامل البلد وشعبه.

لقد صرح الاتحاد الأوروبي مرارا وتكرارا بأنه ينبغي للمسائل المتصلة بالانتخابات، بما في ذلك الأحكام التي تنص على إجراء الانتخابات المحلية في موستار وإجراء الانتخابات الرئاسية في البوسنة والهرسك، أن تعالج في أقرب وقت ممكن، مع أخذ الحالة في البلد واحترام المعايير الأوروبية وقرارات المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك في الاعتبار. ويؤكد الاتحاد الأوروبي أنه لا ينبغي اتخاذ أي خطوات تشريعية أو سياسية من شأنها أن تجعل تنفيذ حكم المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية سايديتش وفينتشي والأحكام المتصلة بها أكثر صعوبة.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي، في ذلك الصدد، أنه يتوقع أن تسرع سلطات البوسنة والهرسك في تنفيذ الإصلاحات اللازمة للمضي قدما بمسار البلد تجاه الاتحاد الأوروبي تماشيا مع تطلعات مواطنيه. ويصر الاتحاد الأوروبي على ضرورة قيام السلطات على وجه السرعة باستئناف إصلاحاتها والعمل من أجل تعزيز سيادة القانون، ولا سيما في مجال استقلال وحياد القضاء ومكافحة الفساد والجريمة المنظمة ومكافحة التطرف والتصدي للهجرة غير القانونية، فضلا عن استقلال وسائط الإعلام وسلامة الصحفيين وتعزيز فرص العمل للشباب وتعليمهم وكفالة اعتماد مجموعة جديدة من الإصلاحات الاجتماعية – الاقتصادية وتنفيذها تنفيذا كاملا وفعالا.

إن التقدم في مجال سيادة القانون والحقوق الأساسية أمر أساسي لمضي البلد قدما نحو الاتحاد الأوروبي. ولذلك، ندعو السلطات في البوسنة والهرسك إلى مواءمة المبادرات التشريعية وممارسات إنفاذ القانون على وجه السرعة مع المعايير الأوروبية والدولية.

ومع أخذ الحالة السياسية والأمنية على أرض الواقع وأهمية الحفاظ على بيئة آمنة ومأمونة في الاعتبار، يكرر الاتحاد الأوروبي

التزامه الراسخ بالولاية التنفيذية المنوطة بعملية ألثيا بقيادة الاتحاد الأوروبي من قبل المجلس.

(تكلم بالفرنسية)

لقد كانت البوسنة والهرسك واضحة بشأن رغبتها في أن تصبح ذات يوم عضوا في الاتحاد الأوروبي، وهذا طموح نؤيده. وفي هذا السياق، نرحب بالبيان الذي أدلت به رئاسة البوسنة والهرسك في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ والذي يؤكد من جديد أن انضمام البلد إلى الاتحاد الأوروبي يظل أولوية استراتيجية للبلد بأسره. ونؤكد من جديد التزام الاتحاد الأوروبي القاطع بالمنظور الأوروبي للبوسنة والهرسك كدولة واحدة موحدة وذات سيادة. وندعو القادة السياسيين في البوسنة والهرسك إلى الامتناع عن أي خطاب انفصالي واستفزازي وأي عمل يمكن أن يزعزع الاستقرار في البلد ويمنعه من مواجهة تحدياته الحقيقية.

إن المشروع الأوروبي مبني على المصالحة بين الشعوب. والصراع المسلح في البوسنة والهرسك جلب المعاناة والدمار لجميع الطوائف. وإنكار الإبادة الجماعية من جانب المسؤولين المنتخبين أو أي تحريف تروج له الجمعية البرلمانية المنتخبة يسيء إلى ضمائرنا ويتنافى مع إمكانية الاندماج في الاتحاد الأوروبي.

(تكلم بالإنكليزية)

ونتوقع من المؤسسات والقادة السياسيين للبوسنة والهرسك التمسك بالالتزام بالمصالحة الدائمة بروح أوروبية حقة، مسترشدين بتطلعات الغالبية العظمى من مواطنيهم للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كرواتيا.

السيد دروبنياك (كرواتيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بالانضمام إلى المتكلمين الآخرين في الترحيب بالممثل السامي فالنتين إنزكو. وأود أيضا أن أشكره على إحاطته الإعلامية اليوم وعلى تقريره الشامل (S/2019/364، المرفق)

تؤيد كرواتيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وأود أن أضيف عدة ملاحظات بصفتي الوطنية.

لا تفوت كرواتيا أبدا فرصة المشاركة في المناقشات بشأن البوسنة والهرسك في هذه القاعة، مما يدل على الاحترام والأهمية التي نوليها لجارتنا. ولا نغالي في ذلك – كرواتيا والبوسنة والهرسك بلدان متجاوران صديقان يشتركان في حدود تمتد لأكثر من ١ ٠٠٠ كيلومتر. وكرواتيا هي جارة البوسنة والهرسك الأولى، ولا تزال جارتها الوحيدة، من الاتحاد الأوروبي، وهي من أفضل شركاء التجارة والاستثمار.

ومن بين الأسباب الرئيسية للاهتمام البالغ الذي توليه كرواتيا للبوسنة والهرسك، وستواصل القيام بذلك، أن الكروات في البوسنة والهرسك هم أحد الشعوب المكونة الثلاثة، وأن كرواتيا،، باعتبارها أحد الموقعين على اتفاقات دايتون – باريس، تتحمل مسؤولية خاصة تجاههم وبلدهم، البوسنة والهرسك. ولكل هذه الأسباب، تولي كرواتيا أهمية كبرى للسلامة الإقليمية والاستقرار والأداء الوظيفي للبوسنة والهرسك. ولذلك، فإن ازدهار ورفاه البوسنة والهرسك لهما أهمية استراتيجية بالنسبة لكرواتيا.

وفيما يتعلق بمناقشة اليوم، أود التركيز على ثلاث نقاط رئيسية: الاستقرار والأداء الوظيفي، والمساواة والإصلاح الانتخابي، والاندماج الأوروبي.

إن البوسنة والهرسك المستقرة والمسالمة والمزدهرة، التي تمضي قدما بعزم على مسارها الأوروبي، والتي تكفل فيها المساواة المؤسسية الكاملة بين شعوبها المكونة الثلاثة وجميع مواطنيها، ينبغي أن تؤدي دورا قيماً في الحفاظ على الاستقرار في جنوب شرق أوروبا، والإسهام في استقرار الاتحاد الأوروبي ككل. وفي

اجتماعات المجلس السابقة بشأن هذه المسألة، حذرت كرواتيا من أن المأزق السياسي والخطاب الانقسامي يشكلان خطر إخراج البوسنة والهرسك عن المسار المؤدي إلى الإصلاحات التي تشتد الحاجة إليها وتقويض الأداء الوظيفي للبلد واستقراره.

وما زالت المسؤولية تقع على عاتق سلطات البوسنة والهرسك عن تولي زمام الإصلاحات السياسية. ويجب أن تثبت البوسنة والهرسك أنها تعرف كيف يمكنها تنظيم حياتها السياسية بفعالية، وأنها قادرة على ذلك، وأنها ستعمل، بروح توافقية، على بناء توافق في الآراء بين جميع أصحاب المصلحة السياسية المعنيين في البوسنة والهرسك. وهذا أمر مهم بشكل خاص بالنسبة لبلد يتطلع إلى أن يصبح ذات يوم عضوا يوثق به في الاتحاد الأوروبي.

إن المسار الأوروبي والتوقعات المعقولة لمواطني البوسنة والهرسك للاستفادة من الإصلاحات التي تشتد الحاجة إليها والمضي قدما نحو الاندماج في الاتحاد الأوروبي يجب ألا يكون رهينة للسياسات الحزبية والتسييس. وبهذا المعنى، نكرر موقف الاتحاد الأوروبي الذي يحث جميع القادة السياسيين على تحمل مسؤولياتهم والشروع دون مزيد من التأخير في تشكيل الحكومة.

إن انتخابات الخريف الماضي قد أجريت في بيئة سياسية معقدة للغاية. ولم تكن الحملة الانتخابية ساخنة ومثيرة للانقسام فحسب، بل إن الثغرات القانونية والتناقضات مع دستور البلد، التي لم يتم معالجتها في الوقت المناسب للانتخابات، قد أوجدت حالة من عدم اليقين القانوني، وفتحت الباب مرة أخرى للهندسة (المعالجة) الانتخابية. ونرى أن تجاهل هدف وروح اتفاقات دايتون للسلام لا يزال يأتي بنتائج عكسية وخطيرة، ونأمل أن يتم التوصل إلى حل قانوني في المستقبل بغية ضمان التمثيل المشروع للممثلين السياسيين لجميع الشعوب المكونة الثلاثة في رئاسة البوسنة والهرسك.

وكأحد الشعوب المكونة، فإن الكروات يشعرون أن هذه الهندسة الانتخابية قد حرمتهم من ممثلهم الشرعي في الرئاسة. ولا يمكننا أن ندعي أنه لم يحدث شيء وينبغي السعي حثيثا لإيجاد حل. وفي هذه القاعة بالذات، أعربنا بالفعل في مناسبة سابقة عن قلقنا العميق إزاء هذا التطور السلبي وتداعياته السياسية الهامة. لذلك، من الأهمية بمكان الشروع في إصلاح قانون الانتخابات دون إبطاء تجنبا لحدوث مواقف مماثلة في المستقبل. وعدم القيام بذلك أو الإخفاق في اتخاذ إجراء من شأنه أن يضر بالبوسنة والهرسك أيما ضرر. ينبغي السعي بنشاط إلى توافق الآراء فيما بين جميع الشعوب المكونة الثلاثة في هذا الصدد.

ونؤكد مجددا أن التعجيل باعتماد الإصلاح الانتخابي، عقب الأحكام التي أصدرتها المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك في قضية ليوبيتش، وفي حالة مدينة موستار، أمر ضروري وذو أهمية قصوى لاستقرار البوسنة والهرسك. إن كفالة المساواة من خلال التمثيل النسبي والشرعي للشعوب المكونة على جميع مستويات الحكومة أمر أساسي للحفاظ على استقرار البلد. لقد حان وقت العمل؛ والتأخير لن يؤدي إلا إلى تعميق هذه المشكلة.

وفي العام القادم، من المقرر إجراء الانتخابات البلدية في البوسنة والهرسك. ويجب إنجاز جميع التحسينات اللازمة للعملية الانتخابية قبل ذلك. ونأمل حقا أن يكون شعب موستار قادرا على الذهاب إلى صناديق الاقتراع والترشح في الانتخابات. وبهذا المعنى، يجب ألا يكون عام ٢٠١٩ جزءا من الدورة السلبية؛ وعلى العكس من ذلك، فإنه يتيح فرصة للبلد لتحسين أدائه الوظيفي لسنوات قادمة. ويظل الأداء الوظيفي للبوسنة والهرسك من أهم القضايا في اندماجها الأوروبي والأوروبي – الأطلسي. البوسنة والهرسك تستحق مستقبلا آمنا ومزدهرا، ويمكنها الاعتماد على دعم كرواتيا المستمر والقوي.

هدفنا هو أن نرى البوسنة والهرسك راسخة تماما على المسار الأوروبي. وهذا هو أفضل محفز لمعالجة المسائل المعلقة الداخلية وتوفير ضمانة لكفالة مزيد من الديمقراطية والإصلاحات. إن تعزيز المؤسسات وضمان حرية وسائط الإعلام وقضاء مستقل ونزيه وكفؤ كلها أمور جوهرية.

وفي الختام، تعرب كرواتيا عن استعدادها لتقديم الدعم والمساعدة الكاملين. وإن الاتفاق الثنائي على الشراكة الأوروبية ليس رمزا للدعم السياسي المقدم من كرواتيا فحسب، بل يوفر أيضا إطارا هاما للأعمال والخبرة التقنية. ونقدم دعمنا الكامل للبوسنة والهرسك ونأمل أن تتوفر لها من القوة والحكمة ما يمكنانها من التغلب على العقبات الداخلية وتمضي قدما بمزيد من الكفاءة والعزم على مسار الاندماج الأوروبي، وألا تدخر وسعا في تطوير إمكاناتها الهائلة وغير المستغلة حتى الآن.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة لممثل صربيا.

السيد ميلانوفيتش (صربيا) (*تكلم بالإنكليزية*): إن التعاون الشامل مع البلدان المجاورة من أهم أولويات سياسة صربيا الخارجية. وبوصفه أداة رئيسية لتحقيق الاستقرار والرخاء الإقليميين، يؤدي مثل هذا التعاون دورا محوريا في علاقات صربيا مع البوسنة والهرسك وجهودها الرامية إلى تحقيق المصالحة الإقليمية.

ويعدُّ اتفاق دايتون للسلام، الذي وضع حدا للنزاع المأساوي في البوسنة والهرسك، لبنة أساسية في ذلك الصدد. وبالرغم من التوقيع عليه قبل ما يقرب من ربع قرن من الزمن، فإنه لا يزال هاما اليوم باعتباره أساسا للسلم والأمن الدوليين. وبصفتها ضامنا للاتفاق، ستواصل صربيا العمل على تنفيذه على نحو متسق بغية تحقيق المصالحة والرخاء في البوسنة والهرسك والمنطقة بأسرها.

ولا تزال المنطقة تواجه العديد من التحديات طوال القرون، بما في ذلك المعاناة في الماضي القريب. وعليه، فإن احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية يكتسي أهمية بالغة، ويرى بلدي أنه معيار ومبدأ دولي شامل وملزم للجميع. انطلاقا من ذلك ومن اتفاق دايتون للسلام، لا تزال صربيا ملتزمة التزاما راسخا ومستمرا باحترام سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية بوصفهما حجر الزاوية للاستقرار الإقليمي.

غير أن التوترات السياسية والمؤشرات التي كنا نظن أنها تنتمي إلى الماضي باتت واضحة في المنطقة مؤخرا. ولم تحظ المنطقة دائما بنهج بناءة وبرامج عمل إيجابية، فضلا عن الاحترام المتبادل. وينطبق ذلك أيضا على الحالة في البوسنة والهرسك والعلاقات بين الشعوب والكيانات التأسيسية. وتثقل عليها أحيانا للأسف، الخطابية غير المجدية.

ويهدف نهج صربيا والتدابير التي تتخذها إلى الحفاظ على استقرار الحالة والمساعدة في تهدئة الهياج السياسي وتهيئة الظروف المواتية للتغلب على الخلافات عن طريق الحوار. وإن من مسؤوليتنا جميعا أن نستثمر أفضل الجهود التي نبذلها في تعزيز السلام والتقدم وتوفير حياة أفضل لمواطنينا. وفي نهاية المطاف، فلا يزال الحوار والاتفاق هما أفضل السبل لمعالجة جميع المسائل المعلقة في البوسنة والهرسك وإيجاد حلول مقبولة وقابلة للتنفيذ. وذلك هو ما تتوقعه شعوب البوسنة والهرسك من ممثليهم السياسيين ويؤيده بلدي حقا. وتدفعنا إلى ذلك رؤية لمستقبل أفضل للمنطقة وحماس إلى تطوير العلاقات والتعاون بشكل أفضل من أي وقت مضى مع البوسنة والهرسك.

وتشهد منطقة البلقان الغربية تحولا. فالمصالحة والاستقرار والاندماج في الاتحاد الأوروبي هي الأهداف السائدة اليوم. ولكي نواصل السير على ذلك الطريق، فإنه يتعين علينا تعزيز الثقة على الصعيد الإقليمي، مثلما يتعين على الكيانين والشعوب المؤسسة الثلاثة للبوسنة والهرسك التي هي موطن لعدد كبير من الصرب، القيام بذلك أيضا. وللمساعدة في تحقيق هذه الأهداف، تواصل صربيا تطوير وتعميق علاقاتها مع جمهورية

صربسكا بطريقة شفافة وفقا لاتفاق دايتون للسلام. وتواصل بنشاط أيضا تعزيز العلاقات مع اتحاد البوسنة والهرسك.

وقد أُجريت انتخابات عامة في البوسنة والهرسك في تشرين الأول/أكتوبر الماضي. لكن وبعد مضي أكثر من ستة أشهر لم تُشكّل بعد المؤسسات الحكومية، بما فيها مجلس الوزراء. وتأمل صربيا أن تشكّل تلك المؤسسات قريبا وأن تتولى مسؤولياتها كاملة لصالح جميع مواطني البوسنة والهرسك. وبعد تشكيلها مباشرة سيقيم مجلس الوزراء شراكة مع حكومة صربيا كما كان عليه الحال في الماضي.

ولتأكيد الاتصال المكثف والحوار السياسي بوصفهما أداة هامة لتعزيز برنامج عمل إيجابي للعلاقات مع البوسنة والهرسك، زار الرئيس الصربي ألكسندر فوتشيتش، موستار في ٩ نيسان/أبريل وحضر افتتاح معرض الاقتصاد العالمي الثاني والعشرين الذي شاركت فيه الكثير من الشركات الصربية. وشدد الرئيس فوتشيتش في البيان الذي أدلى به على أهمية أن تواصل صربيا والبوسنة والهرسك بناء مستقبل مشترك من السلام والاستقرار، بصرف النظر عن مثالب الإرث التاريخي واختلاف وجهات النظر في ذلك الصدد.

وتعدُّ البوسنة والهرسك بين أهم شركاء صربيا في مجال التجارة الخارجية، بينما يستمر نمو التجارة المتبادلة بينهما عاما بعد الآخر. ويتسق هذا التعاون مع اتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى. بيد أن بريشتينا قد زادت مؤخرا التعريفات الجمركية على السلع التي منشؤها صربيا والبوسنة والهرسك، خلافا لأحكام ذلك الاتفاق. ويحدوني الأمل والإيمان في أن يزيد المجتمع الدولي ضغوطه على بريشتينا لإنهاء تلك الممارسات الضارة على وجه السرعة.

وقد عقدت صربيا والبوسنة والهرسك وكذلك جيراننا الآخرون العزم على العمل معا بأجل الربط بين الشعوب والاقتصادات والمناطق. وتعهدنا بأشكال مختلفة بإجراء الإصلاحات اللازمة وتعزيز التعاون الإقليمي في مجال مشاريع البنية التحتية المشتركة وفي قطاعي النقل والطاقة، على سبيل المثال.

وبوصفنا شركاء في تعزيز الروابط المتبادلة، فإن البلدين يشكلان جزءا لا يتجزأ من عملية توسيع الاتحاد الأوروبي وتكامله. ولا شك أن كل خطوة تخطوها جارتنا في ذلك الاتجاه هي خطوة إلى الأمام على ذلك الطريق الهام، وبالتالي، فهي موضع تقدير كبير. وبصفتنا بلدا مرشحا تؤيد صربيا بقوة طموحات جارتها إلى الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي والإصلاحات ذات الصلة التي ستعمل على تنفيذها لتحقيق ذلك الهدف. ويرى بلدي أن تقديم البوسنة والهرسك الإجابات عن الأسئلة الإضافية الواردة في استبيان المفوضية الأوروبية في آذار/مارس الماضي يعتبر خطوة هامة إلى الأمام على طريق اندماجها في الاتحاد الأوروبي. وبلدي على استعداد لتكثيف التعاون ونقل خبراته في هذه العملية.

وترى صربيا، وآمل أن يكون بوسعي أن أقول هذا باسم البوسنة والهرسك أيضا، أن الاتحاد الأوروبي سيواصل دعم عملية اندماج منطقة غرب البلقان في الاتحاد الأوروبي، وهي عملية ستحقق، عقب اكتمالها، الاستقرار الدائم والرخاء في المنطقة، وتسهم في توحيد وتنمية أوروبا بأسرها. وذلك هدف استراتيجي لحكومة بلدي أيضا. ولا غنى عن السلام والاستقرار وحسن الجوار، وهي لا بدائل وهي منارات على مسار منطقتنا صوب الاتحاد الأوروبي. بيد أنه لا يمكن تحقيقها إلا عن طريق الحوار والاحترام المتبادل والتحلي بروح مدنية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للسيد إنزكو للرد على الأسئلة والتعليقات.

السيد إنزكو (*تكلم بالإنكليزية*): أود أولا أن أرد على البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الروسي. قال إن تقريري ”غير

محايد تماما‘‘. وسوف أرد عليه أصالة عن نفسي وإن كان على لسان رئيس وزراء جمهورية صربسكا الذي قال بالأمس:

‘‘فيما يتعلق بجمهورية صربسكا، فإن الدعم الذي يقدمه السيد إنزكو يعدُّ بين أفضل الدعم الذي تلقيناه حتى الآن. فللمرة الأولى، لم تعد جمهورية صربسكا كبش فداء من وجهة نظر الممثل السامي‘‘.

تلك هي عبارات رئيس وزراء جمهورية صربسكا. ومع ذلك، أسمع من الروس أنني لست محايدا.

وفيما يخص منظمة حلف شمال الأطلسي، فلن أعرب عن رأيي الشخصي مرة أخرى. وبدلا من ذلك، أود أن أشير إلى أن هناك قانونا للدفاع في البوسنة والهرسك يتوخى عضوية منظمة حلف شمال الأطلسي وخطة العمل المتعلقة بالعضوية. ومن الناحية السياسية أعلنت جمهورية صربسكا حيادها، غير أن قانون الدفاع لا يزال قائما. وإذا أراد أحد تغيير موقف البوسنة والهرسك، فعليه تغيير قانون الدفاع. لقد اعتُمد قانون الدفاع بفضل أصوات أعضاء حزب تحالف الديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين، الذي ينتمي إليه السيد دوديك، ولدينا توقيع عضو سابق في رئاسة البوسنة والهرسك، هو السيد رادمانوفيتش، يدعم قانون الدفاع المشار إليه أعلاه. ولذلك فهو التزام قانوني.

أما فيما يخص التقرير المقدم من جمهورية صربسكا، فقد تكلّم السفير الراحل تشوركين، ضمن دائرة صغيرة جداً، مازحاً ذات مرة بأن التقرير يبدو كما لو كان تقريراً أرسلته الشيشان إلى مجلس الأمن. ولكن اتفاق دايتون، إذا وضعنا المزاح جانباً، لا ينص على أن تقدّم الكيانات تقارير. فاتفاق دايتون ينص على أن الممثل السامي وحده هو الذي يمكن أن يقدم تقارير. وينص أيضاً على أن قضايا الشؤون الخارجية هي مسائل دولة، وليست مسائل إقليمية. وبموجب اتفاق دايتون الأصلي، تكون الشؤون الخارجية والسياسة الخارجية والتجارة الخارجية مسائل على مستوى الدولة. لذا، لا يمكن للكيانات إرسال تقارير. وبالإضافة إلى ذلك، أتساءل عما إذا كان هذا التقرير قد أُرسل عبر بعثة البوسنة والهرسك إلى مجلس الأمن، لأن التقارير لا تصبح وثائق رسمية للأمم المتحدة إلا من خلال الدول الأعضاء. وإلا فإنها غير قانونية ولا وجود لها كوثائق رسمية. وهذا هو الحال بالنسبة لهذا التقرير.

ورداً على أسئلة ممثلي ألمانيا وبريطانيا بشأن سيادة القانون، أود أن أقول إن هناك عدة فئات من سيادة القانون. فئة منها تحوي القرارات أو الأحكام غير المنفّذة الصادرة عن المحاكم الدولية والمحاكم الدستورية المحلية. وقد تم ببساطة تجاهل هذه القرارات طيلة ١٠ سنوات أو أكثر، مثل تلك المتعلقة بموستار وسايديتش وفينتشي. ثم هناك الرفض القاطع لبعض القرارات والأحكام الصادرة عن محاكم دولية أو محلية، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بجرائم الحرب. وترفض بعض الأطراف صراحة أحكام المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

كما أن فساد الأحزاب السياسية واضح تماماً أيضاً في القطاع العام الضخم، وأعتقد أنه يتعين علينا التصدي لهذه المسألة. فالفساد منتشر على نطاق واسع في مجالات مثل العمالة والعروض والعطاءات العامة. إنه موجود في كل مكان. وفي الآونة الأخيرة، حدثت فضيحة هائلة تتعلق بالشهادات المزورة. وقد منعتْ ألمانيا بالفعل الممرضات من العمل في ألمانيا إذا كنّ يحملن شهادات مزورة من البوسنة والهرسك أو كرواتيا. وإذا كن من البوسنة والهرسك، لم تعد بعض الشهادات معترفاً بها، ولكن هذا الأمر كله جزء من المسألة الأوسع نطاقاً المتمثلة في سيادة القانون.

وأعتقد أنه سيكون من الجيد جداً وجود قضاة ومدعين عامين أجانب في البوسنة والهرسك مرة أخرى. وأعتقد أن ألبانيا قد طلبت إجراءات تحرٍّ، وقد كان لدينا فعلاً قضاة ومدعون عامون أجانب في البوسنة والهرسك في الماضي. وللأسف – وهذا رأيي الشخصي – سمحنا لهم بالعودة إلى ديارهم قبل

حوالي ١٠ سنوات، ولكن ربما إذا كانوا سيعملون بصفة مراقبين، لم تكن عودتهم لتكون بهذا السوء.

إننا اليوم، الموافق ٨ أيار/مايو، نحتفل بتحرير أوروبا. وأود أن أشير إلى أننا، في بلدي النمسا، كان لدينا أيضاً شكل من أشكال الممثل السامي: قوات الحلفاء. وقد كان وجودها مفيداً جداً. فلم تعد النازية بسبب وجود قوات الحلفاء. واستُعيدت الديمقراطية – فلم يكن لدينا برلمان منذ فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية. وبوجود قوات الحلفاء، تعززت الديمقراطية. وكان هناك أيضاً مشروع مارشال. ولذلك كان الوجود الأجنبي مفيداً. وعلاوة على ذلك، بسبب وجود قوات الحلفاء، بدأت إجراءات قضائية معينة في النمسا ضد النازيين. وقد كان جيداً جداً أن تتصالح بلدنا مع ماضينا، لتطهير الشرطة السرية والتطلع نحو المستقبل. والآن، باتت النمسا من أنجح البلدان في العالم. ولكن، بطبيعة الحال، كان هذا الوجود محدوداً. وعندما تم تنفيذ كل ما تريد قوات الحلفاء أن تفعله، انسحبت وتركت النمسا، وأصبحنا بلداً مستقلاً تماماً.

وهذا يقودني إلى ما يسمى سلطات بون. وقد يرغب الممثل الدائم لألمانيا بتسميتها سلطات برلين. لقد حدث تغيّر في العواصم وكذلك تغير في الفلسفة. لقد استعملنا سلطات بون في الماضي ٩٥٨ مرة بالضبط. وجذور سلطات بون موجودة فعلاً في الاتفاق الإطاري العام للسلام ومستمدّة منه، وهي تجعل الممثل السامي صاحب الكلمة الفصل بشأن تفسير اتفاق دايتون والجهة الفاعلة التي ينبغي أن تيسّر حلّ الصعوبات. وهذا يأتي من اتفاق دايتون الأصلي. ومع ذلك، وبغية تفعيل سلطات بون هذه، عُقد مؤتمر في بون في عام ١٩٩٧، حيث رحّب مجلس تنفيذ اتفاق السلام، تحت القيادة القوية لوزير الخارجية كينكل، الذي توفي مؤخراً، باعتزام الممثل السامي أن يكون صاحب القول الفصل وأن يقوم بتيسير تسوية الصعوبات في المستقبل بشكل أقوى.

وبطبيعة الحال، فإن أول ١٠ سنوات كانت نشطة للغاية فيما يتعلق بالممثلين السامين، بما في ذلك، بطبيعة الحال، سلَفي. وقد أنشأنا العديد من المؤسسات. ولم يكن هناك سوى ثلاث وزارات بعد دايتون واستناداً إلى دايتون؛ ولدينا الآن تسع وزارات. ولم يكن هناك شرطة حدود. ولم يكن هناك عُملة. وكما ذكر وفد البوسنة هذا الصباح، فإن الاقتصاد في وضع جيد تماماً، وربما كانت عملة البلد من أكثر العملات استقراراً في البلقان. ولا يوجد تضخم. والعملة مربوطة باليورو، ولا تزال تسمى المارك – وليس المارك الألماني ولكن مارك قابل للتحويل – وهي عملة مستقرة جداً. ويمكن صرفُها وإرسالها إلى الخارج وما إلى ذلك. كما لم يكن هناك علم أو نشيد وطني. وليس لدينا حتى الآن كلماتٌ للنشيد الوطني، ولكن هناك على الأقل نشيد وطني. وقد أُحرز كثير من التقدم، وعندما أنشئ منصب وزير الدفاع المشترك – في البداية كان لدينا وزيرا دفاع و ٣ جيوش، ولكن قبل نحو ١١ عاماً أنشئ جيش واحد مع وجود وزير دفاع واحد، واعتُمد قانون دفاع كنت قد أشرت إليه سابقاً – قال المجتمع الدولي إننا يجب أن نقلل من استخدام سلطات بون. وعلينا الآن أن نُشدّد على الإمساك بزمام الأمور على الصعيد المحلي، لأن ذلك هو المستقبل على أي حال.

وللأسف، تم التراجع عن ذاك التقدم المحرز في السنوات العشر الأخيرة. ولم نرَ إنشاء مؤسسات جديدة كثيرة جداً، كما لم تُعتمد قوانين جديدة كثيرة. لقد ذكرنا اللورد أشداون في وقت سابق. فعندما كان موجوداً، خلال فترة ولايته لأربع سنوات، اعتُمد ٢٣٦ قانوناً. وفي السنوات الأربع الأخيرة، لم يُعتمد سوى ٤٠ قانوناً فقط. ولذلك، أعتقد أنه ينبغي لنا إعادة النظر في وجودنا في البوسنة والهرسك. وربما ينبغي لنا الدخول في ترتيبات تعاون أقوى مع الزعماء المحليين، تعاون أكثر قوة وإلزامية، بحيث يستند وجودنا، بطبيعة الحال، على الملكية المحلية، ولا تُمارس سلطات بون إلا كملاذ أخير. وعندما يفشل كل شيء آخر، ربما ينبغي لنا حينها أن نتدخّل.

وموستار قد تكون مثالاً جيداً على ذلك. لقد سمحنا بامتلاك زمام الأمور على الصعيد المحلي في موستار قبل أكثر من ١٠ سنوات، ومنذ نحو ١٠ سنوات حتى الآن صدر حُكم عن المحكمة الدستورية في موستار يقضي بأنه ينبغي تعديل القانون الانتخابي. ولكن لم يحدث شيء. وفي الوقت نفسه، يسعدنا أن العمدة عاقل. إنه يوزع حوالي ٣٠ مليون دولار سنوياً، وهو ما يعني أن ٣٠٠ مليون دولار قد وُزّعت في آخر ١٠ سنوات دون إدارة بلدية. ولذلك، لم يكن لدى السكان المحليين فرصة لممارسة حقهم الديمقراطي الأساسي، أي الحق في التصويت. إن موستار هي خامس أكبر مدينة في البوسنة والهرسك. هل يمكن لأعضاء المجلس أن يتصوروا خامس أكبر المدن في بلدانهم دون انتخابات أو مجلس بلدي لمدة ١٠ سنوات؟

هذا هو ما يتعين علينا أن نعالجه في المستقبل. كما ينبغي ألا نتسامح مع ما يتعين علينا التسامح إزاءه في الوقت الراهن، ولا سيما المعايير المزدوجة. فعلى سبيل المثال، لا يُسمح بخطاب الكراهية في بلداننا. وفي البوسنة، يمكن استخدام خطاب الكراهية بسبب عدم وجود قانون يحظر ذلك. إن إنكار محرقة اليهود أمرٌ غير مسموح به في بلداننا؛ وفي البوسنة، يُسمح بإنكار الإبادة الجماعية لأنه لا يوجد قانون يحظر ذلك. ولكن لدينا قوانين عن الإبادة الجماعية تُشير تحديداً إلى البوسنة والهرسك في بلجيكا وسويسرا وكندا وبعض البلدان الأخرى، ولكن ليس في البوسنة.

وكما ذكرتُ من قبل، فأحدُ أهم المبادئ المقدسة للحضارة – المساواة – لا يُطبّق في البوسنة والهرسك. فإذا كان شخص ما مواطناً يهودياً أو مواطناً من الروما أو مواطناً من أصل أوكراني، فلا يجوز له الترشح لرئاسة الدولة أو للبرلمان. وهذا تمييز كبير، وقد بدأنا للتو النظر فيه. وأعتقد أنه ينبغي أن يكون لدينا نهج أكثر استباقية في المستقبل فضلاً عن زيادة الجهود الرامية إلى تعزيز سيادة القانون. وصدّقوني، سأكون سعيداً جداً إذا استطعتُ أن أقول خلال سنة أو سنتين إن هناك سيادة للقانون وحكماً رشيداً. وعند تلك المرحلة، سأتمكّن من إغلاق مكتبي، وهو ما سيكون لحظة سعيدة بالنسبة لي، صدقوني.

وربما ينبغي لنا أن نُلقي نظرة جديدة على جميع المسائل المعلّقة. ونحن نعتمد على امتلاك زمام الأمور على الصعيد المحليّ، حيث يعمل السكان المحليون معنا. وشهدنا نجاح هذا النهج في البلطيق؛ في إستونيا ولاتفيا وليتوانيا، نجح امتلاك زمام الأمور على الصعيد المحلي. وبهذه الطريقة، سيتمكّن شعب البوسنة والهرسك الرائع من بناء مستقبله. وإلا فإن الهجرة التي شهدناها خلال السنوات الـ ١٠ الماضية ستستمر – حيث غادر ٥٠٠ ٠٠٠ شخص البوسنة والهرسك – وهو أمر غير جيد بالنسبة للبلد، ولا سيما عندما يغادر أفضل الناس.

أشكر أعضاء مجلس الأمن على إبقاء هذه المسألة مدرجة في جدول أعمال المجلس. وربما ينبغي لنا إجراء إعادة تقييم وإلقاء نظرة جديدة على المسائل في البوسنة والهرسك، ومن ثم يمكننا، إلى جانب امتلاك زمام الأمور على الصعيد المحلي، أن نُحدث تغييراً.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٠.